

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٥٣

الثلاثاء، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ستور/السيدة يول/السيدة سييد	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بوبيا
	غانا	السيد باوميا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبونو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

الحرب في المدن: حماية المدنيين في السياقات الحضرية

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة (S/2022/23)

وفقاً للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٢٠ موجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2022/54) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

حماية المدنيين في النزاع المسلح

الحرب في المدن: حماية المدنيين في السياقات الحضرية

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجّهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة (S/2022/23)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأرجنتين والأردن وأرمينيا وإكوادور وألمانيا واندونيسيا وأوكرانيا وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبولندا وتركيا وجنوب أفريقيا وجورجيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وشيلي وغواتيمالا والفلبين وكندا ولكسمبرغ وليتوانيا وليختشتاين ومالطة ومصر والمغرب والنمسا واليابان واليمن.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيدة رضية المتوكل، رئيسة منظمة "مواطنة لحقوق الإنسان" والمشاركة في تأسيسها.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة المتبعة في ذلك الشأن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/23، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجّهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

قبل أن نبدأ بقائمة متكلمينا اليوم - وبالإشارة إلى أحدث مذكرة لرئيس مجلس الأمن (S/2017/507) بشأن أساليب عمله - أود أن أحث جميع المتكلمين، الأعضاء وغير الأعضاء على السواء، على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل. كذلك تحث المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. وفي هذا السياق، أحث مقدمي الإحاطات كذلك على ألا تتجاوز ملاحظاتهم الأولية مدة من سبع إلى عشر دقائق. كما أحث الجميع على ارتداء أقنعة في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء الإدلاء بالملاحظات.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أشكر النرويج ورئيس وزرائها على تنظيم المناقشة العامة اليوم ويسرني أن السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قد تمكن من الانضمام إلينا.

يتأثر أكثر من ٥٠ مليون شخص بالنزاعات الحضرية في وقتنا الحالي. وهم يواجهون مخاطر فريدة من نوعها في هذا السياق. فعندما تقع الأعمال العدائية في المدن، يكون المدنيون أكثر عرضة بكثير من غيرهم للقتل أو الإصابة. وفي بعض الحالات، قد يُظن خطأ أنهم مقاتلون. وفي حالات أخرى، غالبا ما يكون الضرر الذي سيلحق بالمدنيين متوقعا تماما، غير أن أطراف النزاع لا تتخذ خطوات لتجنبه أو الحد منه. وعندما تُستخدم الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، يكون ما يقرب من ٩٠ في المائة من القتلى والجرحى من المدنيين.

(تكلم بالإنكليزية)

الذخائر غير المنفجرة عودة الناس إلى ديارهم أمرا خطيرا للغاية. كما إن الدمار الشامل في المناطق الحضرية يعيد التنمية عقودا إلى الوراء، مقوضا التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن التكلفة البشرية المخيفة لشن الحرب في المدن ليست حتمية؛ إنها خيار. وأود أن أوجز بعض التدابير التي تمنع وتخفف من أثرها المروع.

أولا، يجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الدولي الإنساني احتراما كاملا. وقد شهدت السنوات الأخيرة قلقا متزايدا بشأن الامتثال لهذه القوانين. ويُحظر شن الهجمات على المدنيين أو الهياكل الأساسية المدنية والهجمات العشوائية واستخدام المدنيين كدروع بشرية. ويجب على أطراف النزاع اتخاذ خطوات لتقليل الضرر العرضي الذي يلحق بالمدنيين. ويكون احترام هذه القواعد أكثر أهمية عندما تتدلع النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية.

وعلاوة على ذلك، فإن المساواة عن الانتهاكات الجسيمة أمر أساسي. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تبدي إرادة سياسية للتحقيق في جرائم الحرب المزعومة ومقاضاة مرتكبيها إلى أقصى حد حينما تقع. ونحن مدنيون بذلك للضحايا وذويهم - وهو أمر حاسم أيضا لأنه يشكل رادعا قويا.

ثانيا، لدى أطراف النزاع خيارات. فينبغي لها أن تكيف اختيارها للأسلحة والتكتيكات عندما تثن حربا في المدن، مع إدراك أنها لا يمكن أن تقاوم في المناطق المأهولة بالسكان بالطريقة التي تقاوم بها في ساحات القتال المفتوحة. وحتى عندما تُستخدم الأسلحة المتفجرة وفقا لقوانين الحرب، فإنها يمكن أن تسبب ضررا مدمرا للمدنيين. وتؤكد الحقائق على أرض الواقع ضرورة تجنب الأطراف المتحاربة استخدام الأسلحة المتفجرة التي تحدث آثارا واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان.

وأحث الدول على اتباع الممارسات الجيدة للحد من الأثر الإنساني لهذه الأسلحة. وقد نشر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

وينطوي استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية، ولا سيما التي تُحدث آثارا واسعة النطاق، على مخاطر عالية لإحداث آثار عشوائية. ويمكن أن يتعرض المدنيون لضرر مدمر، سواء في أعقاب ذلك مباشرة أو على المدى الطويل. ويصاب العديد من الضحايا بإعاقات مدى الحياة ويتعرضون لصدمات نفسية خطيرة. وكثيرا ما تتضرر البنية التحتية للمياه والكهرباء والصرف الصحي. وتتعطّل خدمات الرعاية الصحية بشدة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر: تضررت عشرات المدارس ومرافق الرعاية الصحية خلال القتال الذي شهدته غزة في العام الماضي. ولم يعد بوسع قرابة ٨٠٠ ٠٠٠ شخص الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب، مما زاد من خطر الإصابة بالأمراض ومن إعاقة الرعاية الصحية. وفي أفغانستان، أسفر هجوم بالمتفجرات خارج مدرسة ثانوية في كابول في أيار/مايو الماضي عن مصرع ٩٠ طالبا، معظمهم من الفتيات، وإصابة ٢٤٠ آخرين. وإلى جانب الأكم والمعاناة المباشرين، تتراوح الآثار غير المباشرة للضرر الذي يلحق بالمدارس بين تعطيل التعليم وزيادة احتمالات الزواج المبكر والتجنيد في صفوف الجماعات المسلحة. وأظهرت دراسة أجريت في اليمن عام ٢٠٢٠ أن استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان يعطل كل الموارد والأنظمة في البلد. ويزداد خطر إلحاق الضرر بالمدنيين، من أفغانستان إلى ليبيا وسورية واليمن وغيرها، عندما يتحرك المقاتلون وسطهم ويجعلون المرافق والمعدات العسكرية بالقرب من البنى التحتية المدنية.

إن النزاع في المناطق الحضرية يتجاوز بكثير أثره المباشر على المدنيين. فهو كذلك يعرض الناس لخطر الحصار والإغلاق، الذي كان له تأثير مروع على المدنيين بما يصل إلى حد المجاعة. وتجبر الحرب الحضرية ملايين الأشخاص على النزوح من ديارهم، مما يسهم في تسجيل أعداد قياسية من اللاجئين والنازحين داخليا. فبعد أربع سنوات من تدمير ٨٠ في المائة من المساكن في الموصل، العراق، لا يزال ما يقدر بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص نازحين.

وتخلف أعمال الحرب في المدن ملايين الأطنان من الحطام الذي يشكل مخاطر على البيئة وصحة الناس على حد سواء. وتجعل

السيد ماورير (تكلم بالإنكليزية): لماذا نناقش هذه المسألة اليوم؟
نناقشها لثلاثة أسباب حاسمة.

أولاً، لدينا أدلة متزايدة على الضرر غير المقبول الذي يلحق
بالمدنيين نتيجة للحرب في المناطق الحضرية ولأن الدعوات المتكررة
إلى اتخاذ إجراءات لم تتحول بعد إلى تحسينات كبيرة.

ثانياً، إن اتساع نطاق النزاعات إلى المناطق الحضرية والهجمات
على الهياكل الأساسية المترابطة يؤثران تأثيراً سلبياً كبيراً على السكان
في المناطق الحضرية.

ثالثاً، إن تطبيق القانون الدولي الإنساني وغيره من النظم المعيارية
للحد من أثر الحرب في المناطق الحضرية هو تطبيق معقد موضوعياً
ويحتاج إلى توجيه أكثر تطوراً لزيادة الامتثال.

وتأتي اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحركة الصليب الأحمر
والهلال الأحمر الأوسع نطاقاً في مقدمة الاستجابة الإنسانية لحرب
المدن. ونأخذ مسؤوليتنا عن الحماية على محمل الجد ولا ندخر وسعاً
لدعم الجماعات المسلحة التابعة للدولة وغير الدول في اتخاذ القرارات
الصحيحة. بيد أن مسؤولية الامتثال للقانون الدولي الإنساني تقع على
عاتق أطراف النزاع المسلح. ويجب على الدول أن تضاعف جهودها
لتجنيب السكان المهددين بخطر آثار حرب المدن. والآثار الإنسانية
ليست حتمية، كما أشار الأمين العام اليوم.
واليوم لدي أربع توصيات لمجلس الأمن.

أولاً، يجب على جميع أطراف النزاع المسلح ومن يدعمونها أن
يعملوا من أجل تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني الذي يتكيف
مع الاتجاهات الرئيسية في الحرب اليوم. وكما تبرز المذكرة المفاهيمية
لهذه الجلسة (S/2022/23، المرفق) بشكل صحيح، فإن القتال في
المناطق الحضرية يجعل تنفيذ القانون الدولي الإنساني أصعب مما
هو عليه في الأراضي المفتوحة بسبب قرب الأهداف العسكرية من
الأشخاص والأعيان المحميين.

ولهذا السبب فإن احترام القانون الدولي الإنساني أمر بالغ
الأهمية في البيئات الحضرية. ويستدعي الأثر الهائل لحرب المدن

وثيقة مُجمعة للسياسات والممارسات العسكرية في هذا الصدد. وأرحب
بالجهود المبذولة من أجل إصدار إعلان سياسي لمعالجة الضرر
الناجم عن استخدامها. وأحث جميع الدول الأعضاء على الالتزام
بتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في
المناطق المأهولة بالسكان.

ثالثاً، تتطلب الحماية الفعالة للمدنيين في حرب المدن سياسات
وممارسات جيدة إضافية تتجاوز ذلك الالتزام. فينبغي لأطراف النزاع
تتبع مزارع الإضرار بالمدنيين ومنازلهم وأسواقهم وهياكلهم الأساسية
والتعلم منها من أجل قياس أثر عملياتها وإيجاد سبل للحد من الضرر.
ويمكن أن يُستَرشد بهذا التحليل أيضاً في اتباع نهج أكثر مسؤولية إزاء
مبيعات الأسلحة.

ويمكن أن يساعد تسجيل الخسائر البشرية في توضيح مصير
المفقودين ويمكن الاسترشاد به في تحديد سبل تقليل الضرر الذي
يلحق بالمدنيين إلى أدنى حد ممكن، الأمر الذي يساعد في ضمان
تحقيق المساءلة والتعافي والمصالحة. وينبغي أن يكفل المشاركون في
النزاعات تدريب قواتهم المسلحة على اتباع هذه السياسات والممارسات
الجيدة وغيرها. وينبغي لجميع الدول أن تضع أطر سياسات وطنية
لحماية المدنيين تقوم على أساس هذه السياسات والممارسات.

أخيراً، أحث جميع الدول الأعضاء على استخدام نفوذها على
شركائها وحلفائها لضمان احترام القانون الدولي الإنساني وتبني
ممارسات جيدة. ولمجلس الأمن دور حيوي في هذا الصدد. وإنني
أعول على جميع أعضاء المجلس في إدراك التحديات التي تشكلها
حرب المدن وفي الدعوة إلى اتخاذ تدابير وقائية محددة واستخدام جميع
الأدوات المتاحة لهم لوضع حد للضرر المأساوي، الذي يمكن تفاديه،
الذي يلحق بالمدنيين. وبطبيعة الحال، فإن أفضل حل هو عدم خوض
حرب حضرية على الإطلاق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماورير.

المدنيون، تثار أسئلة جدية حول كيفية تفسير أطراف النزاع لالتزاماتها بكفالة استمرار تقديم الخدمات الأساسية في النزاعات في المناطق الحضرية. ويوفر الاستثمار في التدابير الوقائية لكفالة استمرارية الخدمات الأساسية ضمانات إضافية للصحة العامة للمجتمعات المحلية. وهذا أمر مهم جدا الآن إذ نواجه المخاطر المزدوجة للنزاع والجائحة. وتحت اللجنة الدولية الدول على التنفيذ الكامل والسريع للقرار التاريخي ٢٥٧٣ (٢٠٢١) الذي يعترف بأهمية حماية البنية التحتية الحيوية والموظفين الذين يقدمون الخدمات ويوفرون المواد الاستهلاكية. وهذا يعني أن نهجا مختلفا يجب أن يدعم سياسات الجزاءات. ويجب على أعضاء المجلس أن يكفلوا سماح أنظمة الجزاءات للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بمنع انهيار منظومات الخدمات الاجتماعية الأساسية، ونذكرهم بأنه في الحرب - بل وأكثر من ذلك في القتال في المناطق الحضرية - يجب على الدول أن تيسر عمل الجهات الفاعلة الإنسانية المحايدة والحيادية، وألا تعرقه.

ثالثا، هناك حاجة إلى تكثيف الجهود للتخفيف من الجوع وانعدام الأمن الغذائي ومنع المجاعة في النزاعات في المناطق الحضرية التي طال أمدها. إن حرب المدن تخلق انعدام الأمن الغذائي من خلال تعطيل سلاسل الإمداد والأسواق التي يعتمد عليها سكان المناطق الحضرية للبقاء على قيد الحياة. ولا يمكن معالجة هذا الأمر من خلال الإغاثة القصيرة الأجل وحدها. إذ إنه يتطلب اتخاذ إجراءات مبكرة واستباقية. ويمكن لأطراف النزاع أن تساعد في منع انعدام الأمن الغذائي من خلال احترام القانون الدولي الإنساني - ولا سيما القواعد التي تحمي الهياكل المدنية، مثل الأسواق والمستودعات والمحلات التجارية ومنشآت المياه، وغيرها من الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان خلال الهجمات.

وأخيرا، لا بد من بذل المزيد من الجهود لمنع التشرذم الداخلي وتعزيز الحماية والمساعدة للمشردين داخليا أثناء الحرب في المدن. إن ضمان احترام القانون الدولي الإنساني يمكن أن يساعد في منع نزوح عدد كبير من الناس وتعزيز الحماية. ويجب اتخاذ جميع التدابير

التفسير والتنفيذ حسن النية للقواعد التي تحكم سير الأعمال العدائية، ولا سيما التمييز والتناسب والحيطة.

ويساور اللجنة الدولية قلق بالغ إزاء الاستخدام المكثف للأسلحة المتفجرة الثقيلة في المناطق الحضرية وغيرها من المناطق المأهولة بالسكان، وهو سبب رئيسي للضرر الذي يلحق بالمدنيين في النزاعات المسلحة الحالية. وتستصدر اللجنة الدولية هذا الأسبوع تقريرا رئيسيا عن الأسلحة المتفجرة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان خلال أكثر من عقد، ويشمل تحليلا للعواقب المدمرة. ومن الواضح أنه ينبغي تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان واتخاذ تدابير وقائية للتخفيف من حدة الهجمات. ويعرض تقريرنا ممارسات ويقدم توصيات إلى السلطات السياسية والقوات المسلحة بشأن مجموعة من هذه التدابير. إنه يجسد مفهوم التجنب ويمكن أن يكون أداة لإثراء المفاوضات الجارية على إعلان سياسي بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

ويجب أن تعتبر الجهود المبذولة لحماية المدنيين أيضا أن أطراف النزاع المسلح نادرا ما تتصرف بمفردها. إن تعدد الجهات الفاعلة التي توفر الدعم المباشر للأطراف المتحاربة في النزاعات، يؤدي إلى اتساع نطاق المسؤولية التي يمكن أن تعرض المدنيين والجرحى والمحتجزين للخطر. وتواصل اللجنة الدولية حث الدول الأعضاء على العمل بشكل أكثر حزما لتحسين إجراءاتها والاستفادة من علاقتها الخاصة مع حلفائها وشركائها من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، جعل تصدير الأسلحة المتفجرة ذات الآثار واسعة النطاق مشروطا بأن يضع مستوردها حدودا لاستخدام هذه الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان.

ثانيا، هناك حاجة ملحة إلى اعتماد وتنفيذ تدابير لحماية الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. وعندما تتضرر الخدمات الأساسية في النزاعات، تكون الآثار شديدة وتراكمية. وتنتشر الأمراض، وتكافح المستشفيات لتوفير الرعاية، وتنقطع الكهرباء عن المدارس. ونظرا للمعاناة الهائلة التي يكابدها

وعلاوة على ذلك، وثقت منظمة مواطنة في الفترة نفسها ١٠ حوادث انطوت على هجمات برية وانفجارات ألغام واستخدام طائرات بدون طيار قامت بها حركة أنصار الله الحوثية، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن تسعة مدنيين وإصابة ١٠ آخرين على الأقل.

ولا يزال المدنيون يعانون، وقد ارتكبت جميع الأطراف المتحاربة، وهي جماعة أنصار الله الحوثية المسلحة المدعومة من إيران والتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات العربية المتحدة والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات العربية المتحدة والقوات المشتركة، انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقد وقع العديد من المدنيين في اليمن ضحايا لاستخدام أسلحة متفجرة مختلفة في المناطق المأهولة بالسكان، بدءاً من أسلحة مثل المقذوفات العشوائية والألغام والقذائف التسيارية، وصولاً إلى الأسلحة الذكية مثل القنابل الموجهة بالليزر والطائرات المسيرة. وقد دمرت جميع جوانب الحياة، بما في ذلك المنازل والمدارس والمستشفيات وقاعات الزفاف والجنائز والمزارع والمصانع والممتلكات الثقافية. ولكل هيكل من هذه الهياكل البارزة معنى في حياة اليمنيين.

ومنذ اندلاع النزاع في اليمن في عام ٢٠١٤، وثقت منظمة "مواطنة لحقوق الإنسان" ما لا يقل عن ٨٠٠ غارة جوية وأكثر من ٧٠٠ هجوم بري وأكثر من ٣٠٠ حادث انفجار ألغام. كما وثقت منظمة "مواطنة" الانفجارات الناجمة عن الأجسام المتفجرة واستخدام الطائرات المسيرة والقذائف التسيارية. وقد قتل أكثر من ٣٠٠٠ مدنياً في تلك الهجمات وجرح أكثر من ٤٠٠٠ مدني. وقد تعرضت الأعيان المدنية للضرر والتدمير.

وفي التقرير المعنون صنّاع الجوع، وثقت منظمة مواطنة كيف استخدمت الأطراف المتحاربة الأسلحة المتفجرة، مثل الضربات الجوية والألغام، كأداة لتجويد المدنيين. وفي عدد كبير من تلك الهجمات، لم تحدد مواطنة أي هدف عسكري. وفي حالات أخرى، فإن الضرر

الممكنة لتوفير المأوى والنظافة والصحة والسلامة والتغذية للمشردين، فضلاً عن ضمان عدم تشتيت أفراد أسرهم.

إن الحروب تتغير بوتيرة سريعة. ونكافح من أجل مواكبة جهودنا كي نمنع آثارها الإنسانية والاستجابة لها. وأشد الناس معاناة من ذلك العالقون في حرب المدن. ويمكننا، بل يجب علينا، أن نفعل المزيد من أجل أجيال الحاضر والمستقبل.

وأطلب إلى أعضاء المجلس أن يعودوا إلى بياني الخطي الكامل، الذي يتضمن بعض الأفكار الإضافية للنظر فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ماورير على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة المتوكّل التي تتضم إلينا من صنعاء بالصوت فقط.

السيدة المتوكّل (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن

على إتاحة المجال لإسماع أصوات المجتمع المدني في المجلس. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إحاطتهما.

لقد قدمت إحاطة إلى هذا المجلس من قبل، في ٣٠ أيار/مايو

٢٠١٧ (انظر S/PV.7954)، خلال جلسة بشأن اليمن. ومنذ تلك الإحاطة، أودى المقاتلون في اليمن بحياة الآلاف من المدنيين، ودمروا المزيد من المرافق المدنية والبنى التحتية، وأهدروا العديد من الفرص لوقف إراقة الدماء.

إنني أخاطب المجلس من مكتبي في اليمن، حيث لا يزال سفك

الدماء المتهور مستمر. ففي أقل من شهر وثقت منظمة مواطنة لحقوق الإنسان سبع غارات جوية شنها التحالف بقيادة السعودية والإمارات على مدنيين وأعيان مدنية، أسفرت عن مقتل ١٠٧ مدنيين على الأقل وإصابة ما لا يقل عن ١٠٦ آخرين. وكانت الغارة الجوية الأكثر دموية على مركز احتجاج في صعدة حيث قتل ما لا يقل عن ٨٢ معتقلاً وأصيب على الأقل ١٦٣ آخرين، بمن فيهم المصابون بسبب الذخائر الحية التي أطلقها الحوثيون من أنصار الله.

الدولية، بما في ذلك بإنهاء ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ في مجلس حقوق الإنسان.

ولا يزال هناك وقت لتصحيح المسار. وينبغي للدول أن تدعم إنشاء آلية مستقلة ومحيدة من خلال الجمعية العامة للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي المرتكبة في اليمن للإبلاغ علنا عن الأدلة وجمعها وحفظها وإعداد ملفات للمحاكمات الجنائية المستقبلية. وأعتقد أنه لو كانت هناك جهود حقيقية لضمان المساءلة منذ بداية الحرب في اليمن، لما تجرأت الأطراف المتحاربة على تدمير البلاد بأسلحتها المتفجرة، ولما أصبح اليمن أسوأ أزمة إنسانية اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة المتوكل على إحاطتها وعلى تقديمها إياها هاتفيا.

ويسرني الآن أن أخطب المجلس بصفتي الوطنية بصفتي رئيس وزراء النرويج.

أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورئيسة منظمة "مواطنة لحقوق الإنسان" على بذلهم الجهد لحضور هذه الجلسة وعلى مشارطتنا ببياناتهم الشاملة والمقنعة.

فما الذي نسمعه ونراه من خلال تلك البيانات وملاحظاتنا؟ نحن نرى المدن تتحول إلى أنقاض والناس الذين شردوا من ديارهم والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والأرواح التي تدمر. وقد نشأت أجيال مع الصور المروعة للحرب العالمية الثانية. والواقع أن هذه هي الخلفية لإنشاء مجلس الأمن نفسه. ومن المفجع أن مثل هذه الصور لا تزال شائعة جدا. فمن حلب إلى الموصل ومن مقديشو إلى دونيتسك ومن صنعاء إلى غزة، والقائمة طويلة.

وكان هذا هو الواقع في الماضي، بل وأكثر من ذلك في الوقت الحاضر. وتترتب على النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية عواقب مدمرة على المدنيين الذين يمثلون الغالبية العظمى من الخسائر

المدني الموثق يتجاوز أي فائدة عسكرية واضحة. وقد وقعت تلك الهجمات لأن أطراف النزاع اعتمدت بثقة على الإفلات من العقاب.

وقد زرت شخصا، كما زار العشرات من فريق "مواطنة" أيضا، أجزاء مختلفة من اليمن، حيث رأينا الرفات المتناثرة لرجال ونساء وأطفال أبرياء لم يعرفوا سبب قتلهم. كما رأينا كيف أن عائلات بأكملها تنام بسلام في الليل، وعندما جاء النهار، كان عدد الناجين منهم صفرا. ولاحظنا قرى فقيرة لم تعرف قط أي تكنولوجيا حديثة، لا هواتف ذكية أو حواسيب، ولكنها استهدفت بأحدث القنابل والمقذوفات التي ألقتها أحدث الطائرات المصنعة في أغنى البلدان وأكثرها تحضرا؛ كما أن نفس القرى لم تسلم من أكثر الأسلحة بدائية.

ورأينا أن المدن اليمنية الرئيسية التي تضم أكبر عدد من السكان تعاني من الحرب. وكانت المدن في قلب العمليات العسكرية واستهدفت مرارا وتكرارا. وعلى الرغم من كل الحزن الذي عانى منه اليمنيون من النساء والرجال، لا يزال مجلس الأمن والمجتمع الدولي يتمتعان بالقدرة على إحداث تغيير إيجابي. وإلى جانب الدفع من أجل السلام المستدام، هناك عدد من القرارات التي يمكن اتخاذها من شأنها أن تحمي المدنيين بشكل أفضل.

وتشمل تلك القرارات ممارسة الضغط على الأطراف المتحاربة لوقف استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان؛ وإنهاء مبيعات الأسلحة، لا سيما إلى البلدان التي لها سجل حافل بانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حيث تقع مسؤولية على عاتق البلدان المصدرة للأسلحة ومن غير المعقول غض الطرف عن دورها؛ والسعي إلى إصدار إعلان جديد بشأن منع استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، ولا سيما تلك التي تسبب آثارا جماعية وتكبد المدنيين تكاليف باهظة؛ وتعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية بدلا من التمسك بالإفلات من العقاب.

ولا يكفي تسمية وفضح الأطراف المتحاربة وسلوكها. وينبغي للمجلس أن يحيل، بعد طول انتظار، حالة اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن المخزي أننا رأينا دولا تقف في طريق جهود المساءلة

والالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني. كما يجب على الدول الأعضاء أن تضع وتنفذ وتحافظ على السياسات والإجراءات التنفيذية التي تأخذ ذلك في الاعتبار. وفي بلدي النرويج، وضعنا أداة تعمل بتقنية الواقع الموسع تتيح للضباط العسكريين تجربة النزاع المسلح من وجهة نظر المدنيين، كجزء من الاستعدادات.

ثانياً، ينبغي لجميع أطراف النزاع المسلح، كما قال رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في وقت سابق، أن تمتثل امتثالاً تاماً للقانون الدولي الإنساني. ويجب مساءلة مرتكبي الانتهاكات. كما يجب الإبلاغ عن الانتهاكات ومعاقبته. وينبغي تطبيق مبادئ الحيطة والتمييز والتناسب تطبيقاً سليماً على المخاطر التي يتعرض لها المدنيون في السياقات الحضرية.

ثالثاً، يجب تكييف اختيار الأسلحة وأساليب الحرب مع السياق الحضري. وينبغي التقليل إلى أدنى حد من استخدام الأسلحة المصممة لساحة المعركة المفتوحة، بما في ذلك الأسلحة المتفجرة الثقيلة، في المناطق الحضرية. وقد يستهدف ما يسمى بالأسلحة الدقيقة المباني، ولكنها لا تستطيع التمييز بين المدنيين والجيش.

رابعاً، يجب على أطراف النزاع والمجتمع الدولي عموماً ضمان استمرار حصول المدنيين على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والنظم الغذائية والتعليم والمياه والكهرباء خلال النزاع العسكري وليس أقله بعد ذلك.

خامساً، يجب بذل كل جهد ممكن لمنع التشرد، وحصر المفقودين، وجمع شمل الأسر.

سادساً، نحن بحاجة إلى دعم الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي في التكيف مع احتياجات السكان في المناطق الحضرية ومواطنيهم. ونحتاج إلى مشاركة شاملة مع المجتمعات المتضررة. ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عمليات السلام أمر بالغ الأهمية.

سابعاً، يجب أن نضمن سلامة وأمن العاملين في المجالين الإنساني والصحي، سواء كانوا من وكالات الأمم المتحدة أو اللجنة

البشرية. ولا يوجد مكان يذهب إليه العديد من المدنيين، ولا سيما الأطفال والضعفاء، ولكنهم لا يستطيعون البقاء حيث هم أيضاً. وقد دمرت البنية التحتية المدنية الأساسية. كما انعكس مسار المكاسب الإنمائية، ونتيجة لذلك، ازدادت حدة الفقر والانهيار الاجتماعي وعدم المساواة بين الجنسين. فالخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمنظومات الغذائية والمياه والكهرباء تتعطل، ولا يتم استعادتها في كثير من الأحيان لسنوات، أو قد لا يتم ذلك أبداً. ولا يزال أي استثمار كبير في إعادة الإعمار بعيد المنال في ظل احتدام النزاعات. ولا يسمح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التي تحاول سد هذه الفجوة بالوصول. وفي كثير من الأحيان، يرقى ذلك إلى مستوى المهمة المستحيلة.

وقد دمرت الأماكن التي يعيش فيها الأطفال ويتعلمون ويلعبون. وهم يعيشون في خوف، وكثيراً ما ينفصلون عن أسرهم، وكثير منهم لا أمل لهم في المستقبل، مما يتسبب في خسائر عقلية وجسدية هائلة. وهذا يؤثر على الأجيال. وهو يضر بأفاق تسوية النزاعات وتحقيق السلام والمصالحة والتنمية المستدامة.

ولذلك أقول لأعضاء مجلس الأمن، أي الحارس الأعلى للسلام والأمن العالميين ومعنى ميثاق الأمم المتحدة وقراءته، إن الحرب في المناطق الحضرية، ولا سيما في النزاعات التي طال أمدها، تتسبب في وفيات المدنيين ومعاناة إنسانية تتجاوز ما هو مقبول. ويجب حماية المدنيين، سواء اعتبر الهجوم العسكري الفردي قانونياً أم لا. وهذه ليست مجرد مسألة امتثال للقانون الدولي الإنساني.

وبالنسبة عن النرويج، وبعد أن أعطيت الأولوية لهذا الأمر خلال فترة رئاستنا لمجلس الأمن، أود أن أطرح سبعة اقتراحات، أي سبعة إجراءات نعتقد أنه يمكننا بل وينبغي لنا اتخاذها.

أولاً، يجب أن تكون الحماية الفعالة للمدنيين والأعيان المدنية أولوية استراتيجية في تخطيط العمليات العسكرية في المناطق الحضرية وتنفيذها. ويجب أن نمنع إلحاق الضرر الجسيم ومتراكم والطويل الأمد بالمدنيين حيثما أمكن ذلك. ويجب توعية الأفراد العسكريين بالحقوق

القائمة لإدارة الحروب الحضرية. ولذلك نرحب بالتركيز في هذه المناقشة على الموضوع.

فالحروب بطبيعتها تفرض معاناة وموتاً ودماراً لا يوصف. ومع ذلك، عندما تخاض الحروب في المدن، يكون تأثيرها على السكان أسوأ من ذلك. وهي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات؛ وتدمير البنية التحتية الحيوية الداعمة للحياة، مثل المستشفيات؛ وزيادة أعداد المشردين داخلياً؛ وزيادة حالات الاستغلال الإجرامي والجنسي، خاصة إذا طال أمد هذه الحروب. وهذا يخلق المزيد من نقاط الضعف التي تستغلها الجماعات المتطرفة العنيفة لدفع الشباب إلى التطرف.

وتظهر البيانات المستقاة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ أن العالم أصبح أكثر تحضرًا، حيث يعيش ٥٥ في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن يرتفع الرقم إلى ٦٨ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. ومن المتوقع أن تكون آسيا وأفريقيا، حيث تبذل معظم جهود تحقيق الاستقرار، أسرع مناطق التحضر نموًا. ولذلك فإن اندلاع الصراعات ستكون له آثار واضحة بالنظر إلى الكثافة السكانية لهاتين القارتين.

وقد شهدنا بالفعل، في السنوات الأخيرة، أدلة على الآثار المروعة للصراعات الحضرية في أماكن مثل سوريا والعراق واليمن، ولكن أيضا في وقت أبكر بكثير في القارة الأفريقية في بلدان مثل ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار، حيث كان للحروب الأهلية التي وقعت أثر سلبي في سياق المدينة.

وكشف تصاعد الإرهاب والجماعات والمنظمات المتطرفة العنيفة - مثل بوكو حرام والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - عن التهديد الهائل الذي تتعرض له أرواح المدنيين. وهذه الجماعات لا تقاوم وفقا لقواعد قانون الحرب. إنهم يجعلون المدنيين كبش فداء في حملاتهم الصليبية ويعتبرونهم وقودا للمدافع.

كما أن الأدوار التي يقوم بها المدنيون في هذه الحروب تدل على الطبيعة المتضاربة والدقيقة والمعقدة للحرب الحديثة. وتتص

الدولية للصليب الأحمر أو غيرها من المنظمات الإقليمية أو المحلية. ونحث أطراف النزاع على الوفاء بالتزاماتها بضمان الوصول الآمن والسريع ودون عوائق إلى المدنيين المحتاجين.

وهذا هو الغرض من طرح هذا الموضوع البالغ الأهمية في جدول أعمال المجلس. ويجب أن نعمل المزيد في كل مرحلة من مراحل دورة الصراع. ويحدد "جدول أعمالنا المشترك" للأمم العام (A/75/982) مسارا جيدا للمضي قدما. والسبيل الأمثل لحماية المدنيين هو إنهاء الصراعات - وهذا أمر واضح. ومع استمرار الصراعات، فإنها تلحق ضررا تراكميا بالسكان المدنيين، ولا سيما أضعفهم، أي الأطفال. وهذا يقوض آفاق السلام والأمن. كما أن ضمان حماية المدنيين سيؤدي إلى سلام أكثر استدامة بعد انتهاء النزاع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لنائب رئيس جمهورية غانا.

السيد باوميا (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة النرويجية للمجلس لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، ودولة السيد جوناغ غار ستور، رئيس وزراء النرويج، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن موضوع الحرب في المدن وحماية المدنيين في المناطق الحضرية. وأنقل إليكم، سيدي، وإلى رئيسة المجلس نانا أود دانكوا أكوفو - أود أطيبت تمنياتنا بنقاش ناجح.

وأضم صوتي أيضا إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وسائر المتكلمين على ما قدموه من أفكار مفيدة بشأن موضوع هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى.

إن الطبيعة غير المتكافئة للحروب السائدة في المدن وما يترتب عليها من إدماج المقاتلين في الموارد المترابطة والهياكل الأساسية للمناطق الحضرية تشكل تحديات هائلة لحماية السكان المدنيين. وقد أدى التقدم في العلم والتكنولوجيا إلى تطوير نظم أسلحة مدمجة وأكثر تطورا قادرة على إلحاق ضرر أكبر بالأهداف والمناطق المحيطة بها.

ولذلك فإن العواقب الإنسانية المترتبة على الزيادة في الصراعات الحضرية على السكان المدنيين خطيرة وتتطلب دراسة متأنية للأطر

الحياة. وينبغي استكمال ذلك بالاحتفاظ بنظم الدعم التي تزود المدنيين نفسيا بالأدوات والمعارف والمهارات المناسبة اللازمة للبناء بشكل أسرع لاستعادة أكبر قدر ممكن من حياتهم بعد أن تخرب الحروب أراضيهم.

رابعا، أحث على العمل للسيطرة على طابع المتفجرات واستخدامها العشوائي في الحرب إلى جانب إدارة الكثافة السكانية المدنية العالية في المناطق الحضرية للحد من الآثار الضارة التي كثيرا ما تؤدي إلى خسائر في الأرواح والبنية التحتية الأساسية مثل المدارس والمستشفيات ومصادر سبل العيش مثل مراكز الأعمال التجارية في هذه المناطق.

ويجب أن نسلّم بأنه لدى وضع قواعد ومعايير لحماية السكان المدنيين أثناء النزاع، هناك حاجة ماسة إلى المشاركة المحلية لضمان قبول هذه القواعد. وينبغي تمكين المجتمعات المحلية لاتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، فضلا عن عدم حماية مرتكبي الجرائم ضد السكان المدنيين. كما تحتاج مسألة الفقر إلى إلمام بها ومعالجتها - خلال تناول قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود - بوصفها عنصرا هاما في التحضر. لذلك سيتعين دعم المبادرات الوطنية لتحقيق المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية في جميع أنحاء البلد مع تنمية مجتمعات حضرية بديلة وتعزيزها، فضلا عن إدارة عوامل الدفع والجذب للهجرة التي تؤدي أحيانا إلى نتائج غير مخطط لها للتحضر وتهيئ المناخ لتأجيج النزاعات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية

غابون.

السيد بوبيا (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر النرويج، التي ذكرتها، بدعوتها مجلس الأمن لمناقشة مسألة حماية المدنيين في حالات النزاع والحروب المسلحة في المدن من منظور حماية المدنيين في المناطق الحضرية، بمسألة واضحة في ولاية المجلس: ضمان أمن المدنيين في أوقات الحرب،

حيث تتزايد الحروب في المناطق الحضرية. ويحدث هذا بلا شك لأن مراكز السلطة هي التي تتوفر فيها وتتركز الموارد وحيث يصبح السكان المدنيون رهينة للنزاعات. وتشكك هذه الحالة في قانون الحرب ومنطق العمل الإنساني. فمن طرابلس إلى مقديشو والموصل وحلب

اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، التي تشكل جوهر القانون الدولي الإنساني، وكذلك القرار ٢١٧٥ (٢٠١٤)، على حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وبالفعل، وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت لربط الجهات الفاعلة غير الحكومية والجماعات المسلحة بقواعد الحرب، فإن الكثير من الصراع الذي نشهده على الصعيد العالمي وفي قارة أفريقيا لا يزال يشمل مقاتلين مدنيين، وكثيرا ما جعل السكان المدنيون كبش فداء، واستخدمتهم الأطراف المتحاربة كدروع بشرية أو أصحوا ضحايا لجرائم شنيعة.

والأثر المدمر للحرب الحضرية على السكان المدنيين يعني أن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في ابتكار آليات وأدوات التكيف الضرورية لمعالجة هذه المسألة. ولذلك، أود أن أبرز النقاط التالية لكي ينظر فيها المجلس.

أولا، نحن بحاجة إلى تعزيز القواعد والمعايير العالمية بشأن حماية المدنيين في الصراعات الحضرية من خلال إعطاء الأولوية لإدماج حماية المدنيين في تخطيط العمليات العسكرية وتنفيذها. ويمكن للمجلس أن يؤدي دورا مفيدا بتشجيع السلطات الوطنية على تبني مبادرات مفيدة لإعادة تثقيف المقاتلين وإعادة تدريبهم على المشهد الجديد للحرب والاعتراف بإعادة تعريف من هو العدو في معايرة للتكتيكات المقبولة المستخدمة في الحرب المعاصرة لضمان سلامة السكان المدنيين.

ثانيا، يكمن مفعول أي معيار عالمي في عدم وجود إنفاذ فعال. ولذلك، يجب أن نضع أطرا قوية للمساءلة تضع حماية المدنيين في الصراعات المسلحة في صميم نظم العدالة الوطنية والدولية. ويتطلب ذلك من الدول أن تلتزم من جديد بالقانون الدولي الإنساني في شأنها للحرب واتباع نهج عدم التسامح إطلاقا إزاء إفلات الجهات الفاعلة من غير الدول من العقاب.

ثالثا، في حين أن الوقف العام والكامل لجميع الحروب الحضرية هو طموح مثالي، فإن واقع الحرب يتطلب أن نركز على تقييم وتطوير مرونة الهياكل الأساسية الحضرية القائمة للتعامل مع الحروب، ولا سيما من حيث جهود الإجلاء ومناطق المأوى والبنية التحتية البديلة لدعم

تدين غايون بشدة، استنادا إلى التزامها بالقانون الدولي الإنساني، هذه الممارسات المتزايدة باستمرار والتي تؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بالسكان المدنيين وأضعف فئاتهم من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى على وجه السرعة لهذه التحديات المعاصرة. ويجب أن يكون القانون الدولي الإنساني، بوصفه مجموعة من القواعد المصممة لحد من آثار النزاعات المسلحة وحماية الذين لم يشاركوا أو لم يعودوا يشاركون في القتال، قادرا على كبح وسائل وأساليب الحرب التي تستخدمها أطراف النزاع في المناطق الحضرية. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد محددة للبيئات الحضرية وعدم حظر استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية حظرا صريحا، يمكن التشكيك في مشروعية هذه الأسلحة في ضوء المبادئ الرئيسية للقانون الدولي الإنساني مثل التمييز والتناسب. وفي حالة مبدأ التمييز يتمثل الهدف في حماية السكان والممتلكات المدنية في حظر استخدام أسلحة الحرب التي لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري محدد بسبب عدم دقتها.

وفي جميع الحالات يبدو من الضروري إلزام أطراف النزاع في المناطق الحضرية قانونا بالالتزام الحيطة الذي يتطلب منهم جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات لتقييم آثار الهجوم، ولا سيما استخدام الخطط الخطيرة والمناطق المعرضة للخطر. ولا شك في أن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية لا ينسجم مع احترام القانون الدولي الإنساني. ولهذا السبب تنضم غايون إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دعوة أطراف النزاع إلى تجنب استخدام هذه الأسلحة في المناطق المكتظة بالسكان بسبب الاحتمال الكبير لآثارها العشوائية.

كما أن طبيعة التحديات التي تطرحها النزاعات في المناطق الحضرية تستدعي إعادة النظر في طرائق الاستجابة الإنسانية التي يجب توفيرها. ويشكل هذا تحولا حقيقيا في النموذج.

أولاً، يبدو من الضروري توفير استجابة شاملة للاحتياجات الإنسانية الناجمة عن النزاعات الحضرية. ويتطلب الترابط بين شبكات

وحتى صنعاء، شهدت العديد من المدن مؤخرا نزاعات مميتة ومدمرة ولا تزال في بعض الأحيان مسرحا لعمليات مسلحة معقدة وعنيفة. وأودى تدمير الممتلكات المدنية وتعطيل البنية التحتية للرعاية الصحية والإرهاب الذي سببته التفجيرات بحياة الآلاف من المدنيين ودفع الكثير من الناجين إلى الفرار.

كما شهدت الحرب الحضرية تغيرات هامة منذ التسعينيات وشكلت خصائص النزاع المسلح المعاصر. حيث أصبحت محلية أكثر منها دولية كما أنها طويلة الأمد وغالبا ما تشمل خصوما لديهم موارد غير متكافئة جدا.

وبالنسبة للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، فإن المدن اليوم هي ما كانت عليه الغابة في السبعينيات والثمانينيات - وهي بيئة يمكنها الاختفاء فيها بسهولة مع استغلال معرفتها بالتضاريس وتعطيل بعض الأسلحة التكنولوجية التي تستخدمها الجيوش القوية. كما تمنحها البيئة الحضرية المزيد من الظهور الإعلامي لأنها تركز مراكز السلطة الاقتصادية والسياسية والرمزية التي يقاتلونها.

وعندما تستهدف المدن بالقصف فإن ٩٠ في المائة من الضحايا هم من المدنيين. ويعزى ذلك جزئيا إلى ترابط السكان المدنيين وقربهم من الأهداف العسكرية. وتعتمد المدن على شبكة معقدة من الخدمات المترابطة، وبالتالي فإن الضرر الذي يلحق بجزء من تلك الشبكة يمكن أن يؤدي إلى تأثير شامل فتنجم عنه معاناة أكبر. وعندما تدمر شبكات إمداد المياه والكهرباء ربما يؤثر ذلك على الصحة العامة وتقديم الرعاية الصحية ويؤدي إلى خسائر في الأرواح تتجاوز بكثير الأثر المباشر الأولي. إن تدمير الخدمات الأساسية وتدهورها يجعلان أحياء بأكملها غير صالحة للسكن ويمكن أن يؤدي إلى تشريد السكان قسرا.

وتكشف أحدث البيانات الجزئية أن حرب المدن تؤثر اليوم على أكثر من ٥٠ مليون مدني في جميع أنحاء العالم وتقتل ما متوسطه ثمانية أضعاف قتلى النزاعات في المناطق الريفية. كما يشكل تعقيد المسارح الحضرية تحديا رئيسيا للعمليات العسكرية والإنسانية نظرا لكثافة السكان وتداخل المدنيين والمقاتلين.

الهامة جدا. وأشكر أيضا الأمين العام والسيد ماورير على ملاحظتهما اليوم. كما أود أن أعرب عن تقديري للسيدة المتوكل على حضورها معنا اليوم. وأود أيضا أن أعتنم لحظة للترحيب بوجود نائب رئيس غانا ووزير خارجية غابون معنا، وأكرر ترحيبنا بهم في مجلس الأمن.

كما نعلم جميعا، فإن المدن في جميع أنحاء العالم آخذة في النمو. وتتوقع آخر تقديرات الأمم المتحدة أن يعيش ثلثا العالم في المناطق الحضرية بحلول عام ٢٠٥٠. وتتفاقم هذه الاتجاهات بسبب النزاع وأزمة المناخ. والحقيقة الواضحة هي أن حماية المدنيين في المناطق الحضرية لن تصبح أكثر أهمية في المستقبل، وأن التهديد الذي يتعرض له المدنيون مروع، كما سمعنا من مقدمي الإحاطات اليوم.

وقد سهلت الأسلحة المتفجرة بشكل مدمر تهديد وقتل مجموعات كبيرة من المدنيين. وفي بعض الحالات، تذهب الجهات المسلحة إلى حد استخدام المدنيين كدروع بشرية. وفي بلدان أخرى، تعتمد وضع أهداف عسكرية بالقرب من المدنيين، وأحيانا عن قصد، بحثا عن أعلى تجمع للأبرياء. إن تعريض المدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية المدنية لخطر متعمد أمر خاطئ، وكذلك العنف الجنسي الرهيب المنتشر الذي يرتكب ضد النساء والفتيات، وكذلك ضد الفتيان، وهو ما لا يناقش في كثير من الأحيان. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الأطفال الذين يزج بهم في نزاع في المناطق الحضرية. وكثيرا ما يجند الفتيان والفتيات كجنود أطفال، في حين أن الهجمات على المدارس والمستشفيات قد عطلت قدرتهم على تلقي التعليم والرعاية الطبية والمعونة الإنسانية.

وفيما يتعلق بموضوع وصول المساعدات الإنسانية، نعلم جميعا أيضا أن أحد أساليب الجماعات المسلحة هي إثارة عواثق خطيرة لا داعي لها تحول دون وصول المدنيين والمشردين إلى المعونة المنقذة للحياة وتلقيها. كما يتعرض العاملون في المجال الإنساني والعاملون في المجال الطبي في البيئات الحضرية لهجمات تزداد تواترا.

لا أريد أن أخوض في تلك القائمة الطويلة من التحديات لأننا جميعا نعرفها جيدا. وبدلا من ذلك، أريد أن أركز على ما يمكننا القيام

الخدمات والتداخل بين المدنيين والمقاتلين والطابع المطول للنزاعات تدخلات شاملة غير جزئية وطويلة الأجل. وفي الوقت نفسه، من الضروري مواصلة تنفيذ إجراءات الطوارئ من أجل مساعدة السكان المتضررين على البقاء على قيد الحياة. سيتطلب ذلك وضع خطط تمويل جديدة لتناول الإجراءات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، فضلا عن اتباع نهج فردية ونظمية.

ثانيا، نلاحظ زيادة كبيرة في الاحتياجات الإنسانية خلال النزاعات في البيئات الحضرية، مما يؤدي إلى أشكال كثيرة غير مرئية من الأضرار، مثل الآثار النفسية والاجتماعية للقصف المستمر، وقضاء أسابيع تحت الحصار، وتدمير الرموز الهامة. وفي الآونة الأخيرة، يبدو أن جيلا ثالثا من الاحتياجات الإنسانية قد ازداد من حيث النطاق. يعرب السكان الذين يقعون ضحايا للعنف عن حاجة متزايدة إلى الاتصال وحماية بياناتهم الرقمية. وغالبا ما تتجزأ المدن التي تشهد حالات نزاع وتسيطر عليها جماعات متحاربة مختلفة، وبعضها يمكن أن يعوق عمدا الوصول إلى مناطق معينة. ومن المهم أن تتمكن المنظمات الإنسانية من إجراء المزيد من الحوار مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق اللامركزية في الدبلوماسية الإنسانية.

وأخيرا، لا يمكننا أن نسمح للمعاناة الهائلة التي نشهدها في ربوع العالم، فيما تعصف المعارك بمدن بأكملها، بأن تصبح الوضع الطبيعي الجديد. المدن للمدنيين. وينبغي ألا تكون ساحات قتال المستقبل. ولا يزال بلدي، تحت قيادة فخامة الرئيس علي بونغو أونديمبا، مقتنعا بأنه من خلال العمل الجماعي والتصميم يمكننا أن نقلل من المعاناة التي تسببها حرب المدن وأن نساعد السكان المتضررين على نحو أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي رئيس الوزراء، على عقد هذه الجلسة

رئيس الوزراء، على حضوركم الشخصي وعلى ترؤسكم لهذه الجلسة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام والسيد بيتر ماورير على إحاطتهما الثاقبتين. كما استمعنا بعناية إلى مقدمة الإحاطة من صنعاء، ونحن بالطبع نرفض بشدة الادعاءات الموجهة ضد بلدي والتحالف. وخلافا للحوثيين، نكرر التزام التحالف بالامتثال لالتزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين. وسنرحب بحذو الحوثيين نفس الحذو.

غير أنني سأركز ملاحظاتي اليوم على موضوع حرب المدن الهام وحسن التوقيت، والذي اختارته النرويج بوصفه محور رئاستها. وكبلد دافع مؤخرا عن نفسه ضد هجمات إرهابية متعددة شنها الحوثيون في غضون أسبوع واحد فقط، واستهدفت البنية التحتية المدنية في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، لا يسعني إلا أن أتفق تماما مع إدانة المجلس لتلك الهجمات الشنيعة، ليس في سياق النزاعات المسلحة فحسب، بل وأيضا في السياقات السلمية، مثل الإمارات العربية المتحدة.

ومنذ اعتماد المجلس للقرار ١٢٦٥ (١٩٩٩)، شهدت المناطق الحضرية انتشارا في النزاعات التي ألحقت أضرارا مدمرة بالمدنيين، مع تأثيرها بشكل غير متناسب على النساء والأطفال. ومع استمرار التوسع العمراني بشكل سريع في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البيئات الهشة، فضلا عن زيادة الكثافة السكانية في المدن، أصبحت الحروب في المدن أكثر تعقيدا، وأصبح تنفيذ أطراف النزاعات المسلحة للمبدأ الأساسي المتمثل في التمييز أكثر صعوبة.

ومع ذلك، تستغل بعض الجماعات المسلحة من غير الدول تلك البيئة الصعبة وتتعمد اختيار المدن كميدان أساسي للمعركة في تجاهل تام لحياة البشر. لا يستهدف الحوثيون وغيرهم من المنظمات الإرهابية المدنيين والأعيان المدنية عمدا فحسب، بل يستخدمون أيضا المدارس والبنية التحتية المدنية لتخزين الأسلحة أو لشن هجمات، ويستخدمون المدنيين، بمن فيهم الأطفال، كدروع بشرية. يجب أن يتوقف ذلك، ومن مسؤولية المجلس، من بين هيئات أخرى، أن يوقفه.

به حيالها. أنا متفائلة بأننا نستطيع العمل معا بشأن ذلك لأننا قد توافقنا مؤخرا في الآراء بشأن هذه المسألة في مجلس الأمن. وفي نيسان/أبريل الماضي، وخلال رئاسة فيتنام للمجلس، اتخذنا بالإجماع القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، الذي يطالب جميع أطراف النزاع المسلح بالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. كما شجبنا بشدة تجويع المدنيين كسلاح من أسلحة الحرب.

ومن أجل البناء على توافق الآراء هذا، ينبغي أن نحرز تقدما في بعض الخطوات العملية التي حددها الأمين العام في تقريره لعام ٢٠١٨ عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2018/462). وكخطوة أولى، يجب على أطراف النزاع المسلح احترام القانون الدولي الإنساني المنطبق. ولجعل هذا الالتزام واضحا، ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد وتنفذ سياسات وطنية لدعم التنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني.

وبطبيعة الحال، غالبا ما يكون الجناة جماعات مسلحة من غير الدول. وعليهم أيضا أن يلتزموا بهذه القوانين. وعلينا جميعا أن نبلغهم ذلك بوضوح، ويجب أن نحاسبهم. بداية، ينبغي للدول أن تتخذ تدابير محسنة للمساءلة لكي تلتزم بمستوى عال. وهذا يعني إجراء تقييمات وتحقيقات، والاعتراف بالأضرار التي تلحق بالمدنيين عند وقوعها، وبذل جهود جادة لمساعدة المدنيين الذين أصابهم الضرر. وينبغي لنا أيضا أن نعمل معا لوضع أطر للتصدي للتحديات الأكثر إلحاحا. وكمثال على ذلك، تعمل الولايات المتحدة مع عدد من الدول الأخرى، بقيادة أيرلندا، لوضع إعلان سياسي بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

إن زعمنا الحفاظ على السلم والأمن الدوليين لا يكون إلا بقوة ما نحقق من نتائج. وعلينا التزام بدعم القانون الدولي الإنساني وتحويل تلك الكلمات السامية والهامة إلى حماية حقيقية وعملية للمدنيين. المدنيون في العالم يعتمدون علينا. فلنرتق إلى مستوى توقعاتهم، وتمكين آمالهم وأحلامهم، ونبذل كل ما في وسعنا لحمايتهم.

السيدة نسبية (تكلت بالإنكليزية): تشكر الإمارات العربية المتحدة النرويج على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، ونشكركم، سيدي

في جميع القطاعات - العامة والخاصة - أمر حاسم الأهمية لتحقيق التعافي بشكل فعال وللمساعدة على منع تجدد النزاعات.

إن المناطق المدنية مراكز رئيسية للحياة المدنية؛ ويجب أن نضمن حماية الناس والبنية التحتية والبيئة المحيطة. ونسلم بأن أفضل طريقة لحماية المدنيين هي في الواقع منع نشوب النزاعات لدى بدايتها. ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لمنع نشوب النزاعات واتخاذ إجراءات جماعية في المجلس لتعزيز حماية المدنيين في جميع الأوقات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نتقدم نحن أيضاً بالشكر للأمين العام والسيد ماورير والسيدة المتوكل على إحاطاتهم.

والمملكة المتحدة ممتنة للنرويج على عقدها هذا الحدث الذي تتجلى أهميته في حضور نائب رئيس غانا ووزير خارجية غابون.

كما سمعنا اليوم، يدفع المدنيون ثمناً باهظاً لزيادة تحول النزاعات التي طال أمدها نحو المناطق الحضرية. وفي كثير من الأحيان، يجد المدنيون أنفسهم ضحايا انتهاكات فظيعة للقانون الدولي الإنساني، كما شهدنا خلال حملات القصف المروعة بالبرميل في سورية وفي النزاعات التي شهدتها اليمن وإثيوبيا ومالي وأماكن أخرى، والتي تسببت في معاناة مدمرة وآثار طويلة الأجل.

إن التقيد التام بالقانون الدولي الإنساني أمر أساسي لحماية المدنيين. والامتثال ليس طموحاً؛ إنه التزام قانوني وأخلاقي أساسي. إن العمليات في بيئة حضرية أمر صعب وخطير، ولكن يجب على من يقومون بها اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية. وإذا تعذر تنفيذ عملية عسكرية وفقاً للقانون، فيجب ألا تتم. ويمكن للمجتمع الدولي، ويجب عليه، أن يفعل المزيد لمساعدة الدول والضغط عليها لحماية مدنيها.

فكيف نحقق ذلك؟ أولاً، يجب أن نتعاون بصورة هادفة بقدر أكبر في تبادل أفضل الممارسات لمساعدة جميع أطراف النزاع على تعزيز امتثالها للقانون الدولي الإنساني. ولطالما قدمت المملكة المتحدة تدريباً

وفي ظل هذه الخلفية، تود الإمارات العربية المتحدة أن تقدم الاقتراحات الأربعة التالية التي ترى أنها ستوفر حماية أكثر فعالية للمدنيين والبنية التحتية المدنية، وتخفف من التأثيرات المتركمة عليهم بسبب الحروب في المدن.

أولاً، يوفر القانون الدولي الإطار اللازم لحماية المدنيين في حروب المدن، والامتثال الكامل أكثر أهمية في البيئة المعقدة لحرب المدن بسبب عواقبها المدمرة على المدنيين والبنية التحتية الأساسية. ويمكن أن يساعد التدريب وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات مع الأطراف المنخرطة في النزاعات المسلحة في تعزيز الامتثال.

ثانياً، تظل الجزاءات أداة هامة لمجلس الأمن لتحقيق أهداف مختلفة، بما في ذلك حماية المدنيين. ويمكنها أن تساهم إما في ردع الأطراف أو إجبارها على الامتثال للقانون الدولي. ولكن لتحقيق النتائج المرجوة، يجب تصميم هذه الجزاءات بعناية لضمان أن تتمكن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من الاستمرار في إنجاز عملها الهام في تلك البيئات الحضرية.

ثالثاً، يجب أن ندعم بشكل أكثر منهجية جهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار بهدف ترميم البنى التحتية الحيوية واستعادة الخدمات الأساسية التي تضررت وتعطلت بسبب تأثير الأعمال العدائية في المدن. إن الجائحة الحالية تجعل هذا الالتزام أكثر أهمية بالنظر إلى أن أفدح الخسائر في النزاعات الجارية في المدن تقع بين الأطفال. ونرحب بما جاء في القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) من حيث إبراز أهمية استمرارية التعليم أثناء النزاعات والإمكانات التي يمكن أن توفرها التكنولوجيا، ولا سيما المنصات الرقمية، للحد من تعطل عملية التعليم. إن تطوير ودعم سبل تمكين الأطفال من مواصلة تعليمهم، حتى في خضم النزاع، أمر ضروري لتطورهم ويسهم في تحقيق السلام والأمن.

رابعاً وأخيراً، تكون استراتيجيات الحماية وإعادة الإعمار أكثر فعالية عندما يتم إشراك النساء والرجال على قدم المساواة في المشاورات وصنع القرارات. لذلك بات من الأهمية بمكان تمكين النساء والفتيات للمشاركة بشكل كامل ومتساو ومجد في تلك الجهود. إن استيعابهن

وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بنائب رئيس غانا ووزير خارجية غابون في القاعة اليوم، وأن أشكر الأمين العام والسيد ماورير على تقييمهما لالتزامات مجلس الأمن ودوره في هذا المجال وما يمكننا القيام به على نحو أفضل. وأود أن أشكر بصفة خاصة مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، السيدة رضية المتوكل، على ملاحظاتها. فمن المهم أننا سمعنا آرائها هذا الصباح؛ فهي جزء مهم مما ننظر فيه هنا اليوم. في مدن مثل إدلب وغزة وتعز، يواجه الملايين العواقب الإنسانية غير المقبولة للعنف المتعمد من خلال الحصار والتجوع واستخدام الأسلحة المتفجرة وتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية وتعطيل الخدمات الأساسية. يدرك هؤلاء السكان إدراكاً عميقاً الحقائق الفاجعة للحرب.

ويواجه المدنيون مخاطر كبيرة بمجرد التنقل في مدينتهم. فيجب عليهم أن يحددوا باستمرار ما إذا كان الطريق آمناً للعبور، وما إذا كان المتجر آمناً للوصول إلى المواد الغذائية الأساسية، وما إذا كان المستشفى آمناً للدخول إليه مع طفل مريض مرضاً شديداً. بعد خمس سنوات من اتخاذ المجلس للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، لا يزال التدمير المستهدف والمنهجي لمنشآت الرعاية والخدمات الصحية وقتل وتشويه العاملين في المجالين الطبي والإنساني مستمراً بصورة مخزية. فهو مستمر في إثيوبيا. ومستمر في ميانمار. ومستمر في سورية - وفي نزاعات أكثر من أن تعد.

ويؤدي النزاع في المدن إلى تفاقم أوجه الضعف المحددة للأطفال والمسنين والمعوقين. وتتشدد التقارير المخيفة الواردة من الوكالات الطبية والإنسانية على الصدمة النفسية العميقة التي تلحقها الغارات الجوية بالأطفال. وبتقييد فرص الحصول على التعليم، يخنق النزاع الحضري بشدة أيضاً تطور الأطفال. وقد تبادل أولئك الذين فروا من النزاعات الحضرية شهادات مروعة، بما في ذلك الاضطرار إلى ترك قريب مسن أو شخص معوق على أمل قيادة الآخرين إلى بر الأمان - وهي خيارات لا ينبغي لأحد أن يتخذها. ويواجه النازحون مزيداً من التحديات، وغالباً ما لا تكون لديهم فرص للعودة إلى ديارهم أو أسرهم.

مخصصاً للقوات المسلحة لدول أخرى، بما في ذلك القوات المنتشرة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، للمساعدة في بناء الفهم والامتثال.

ثانياً، يتعين على الجماعات المسلحة من غير الدول أن تفهم التزاماتها بموجب القانون الإنساني وأهمية الامتثال. وتدعم المملكة المتحدة منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تعمل على زيادة الوعي، كما تدعم البحوث لتحسين فهمنا للأسباب التي تدفع الجماعات المسلحة من غير الدول للامتثال أو عدم الامتثال ولتحديد النهج من أجل تحسين الالتزام.

ثالثاً، يجب أن نعمل على ضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. فلا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في النزاع. لذلك أود أن أرحب بالعمل الذي تقوده أيرلندا سعيًا إلى إصدار إعلان سياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. والمملكة المتحدة ملتزمة بتلك العملية. ويجب أن يهدف إلى زيادة حماية المدنيين من دون إعاقة العمليات العسكرية المشروعة والمتناسبة في المناطق الحضرية.

وأود أن أؤكد التزام المملكة المتحدة الثابت بالتنفيذ الكامل للقانون الدولي الإنساني والامتثال له. إن سياساتنا الدفاعية تحوي تدابير عملية لحماية المدنيين مدمجة في كل مرحلة من مراحل العمليات. وسنواصل تشجيع الآخرين على أن يحدوا حذونا وأن يتبادلوا أفضل الممارسات وأن يدينوا أولئك الذين لا يفون بالتزاماتهم.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم ترحيباً حاراً في القاعة، سيدي الرئيس، وأن أشكركم أيضاً على عقد هذه المناقشة المكرسة، حيث نرحب حقاً بفرصة مناقشة التحديات القانونية والأخلاقية والعملياتية المحددة التي تواجه أطراف النزاع، وتواجه بطبيعة الحال وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، في السعي لحماية المدنيين والتخفيف من الآثار الإنسانية المدمرة.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر النرويج على مبادرتها بعقد المناقشة المفتوحة اليوم وأرحب بترؤسكم، دولة رئيس الوزراء ستور، لهذه الجلسة في مجلس الأمن. ونتطلع إلى اعتماد البيان الرئاسي بشأن حماية المدنيين في سياق الحرب في المدن.

والشكر موصول للأمين العام غوتيريش ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورير، على إحاطتهما.

إن المدن هي المكان الذي يتركز فيه السكان والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والبنية التحتية المدنية. إنها تجسيد للحضارة الإنسانية. وغالبا ما تتسبب الحروب والنزاعات التي تشب في المدن في أضرار أكثر تدميرا وعواقب إنسانية أخطر.

ففي فلسطين، حوّل الحصار غزة إلى أكبر سجن مفتوح في العالم، حيث يعاني سكانها المدنيون معاناة لا توصف من الحصار والحرب. وفي أفغانستان، خلفت الحرب التي استمرت لأكثر من ٢٠ عاما مدنا مدمرة وأجبرت أكثر من ٩ ملايين شخص على النزوح. وفي سورية وليبيا، أدى التدخل العسكري الأجنبي وفرض الانتقال الديمقراطي إلى اندلاع حروب مستمرة منذ عقد من الزمن.

وتعرض المدنيون والبنية التحتية للقصف بلا رحمة، مما أدى إلى تحول مدن كانت مزدهرة فيما مضى إلى أطلال. وتقع هذه المآسي الإنسانية في كل مكان حولنا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما كبيرا للسعي لتحقيق المساءلة والتماس الانتصاف من الأعمال ذات الصلة وأن يدعم الإنصاف والعدالة على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نثابر على السعي إلى تسوية المنازعات بالوسائل السياسية وضمان أن تتصرف جميع أطراف النزاع وفقا للقانون الدولي وأن تحمي حقوق المدنيين ومصالحهم على نحو أفضل.

ويمثل وقف إطلاق النار الخطوة الأولى للحل السياسي. وقد وجه الأمين العام نداء عاجلا لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في آذار/مارس ٢٠٢٠، ولكننا لا نزال نرى حتى الآن نزاعات مسلحة مستمرة بأشكال مختلفة في أجزاء كثيرة من العالم.

كما أن للنزاع الحضري تأثيراً غير متناسب على النساء والفتيات، بما في ذلك خطر العنف الجنساني في البيئات الإنسانية.

وتشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء الأثر المدمر جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في مناطق مأهولة بالسكان. ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2021/423)، فإن ما يقرب من ٩٠ في المائة من القتلى والجرحى جراء استخدام هذه الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان هم من المدنيين. وعلاوة على ذلك، تظل المتفجرات من مخلفات الحرب تقتل وتشوه بعد انتهاء النزاع بفترة طويلة. وتعتقد أيرلندا أنه يمكن، بل ينبغي، عمل المزيد لعكس مسار نمط الضرر الإنساني الناجم عن استخدام الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان ولتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ونفخر بترؤس الجهود الدولية في جنيف للاتفاق على إعلان سياسي بشأن استخدام الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان. ونحن عازمون على إصدار إعلان سياسي ذي مغزى يحسن حماية المدنيين أثناء النزاع المسلح ويؤدي إلى تغيير في السياسة وفي الممارسة العملية.

إن لحماية المدنيين دوراً رئيسياً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي ركيزة أساسية للعديد من ولايات حفظ السلام. وتقخر أيرلندا بنجاحها في كفالة أن تكون حماية المدنيين عنصراً محورياً في القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١)، الذي اتخذته المجلس بالإجماع خلال رئاستنا في شهر أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8852). ونعلم أن المخاطر التي يتعرض لها المدنيون تزداد خلال العمليات الانتقالية. ومن الضروري أن يكون التخطيط لحمايتهم أحد مجالات تركيز أي عملية إعادة تشكيل للبعثات.

ختاماً، أود التشديد على نقطتين ينبغي أن توجهها عمل مجلس الأمن. أولاً، يجب على أطراف جميع النزاعات احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك في المناطق الحضرية. وأخيراً، نعلم أنه في غياب المساءلة، فإننا سنكرر أخطاءنا حتماً. فمن الضروري محاسبة المسؤولين عن انتهاك القانون الدولي الإنساني. ومكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي لمنع وقوع انتهاكات في المستقبل. ويتعين على المجتمع الدولي - والأهم، مجلس الأمن - القيام بعمل أفضل.

وتتحمل البلدان المعنية المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. وينبغي للمجتمع الدولي احترام سيادة هذه البلدان ومراعاة وجهات نظرها والمساعدة في تعزيز قدرتها على حماية المدنيين وتوفير الخدمات الأساسية في ضوء ظروفها الوطنية. وينبغي أن تكون المساعدة الإنسانية المقدمة إلى هذه البلدان أكثر ملاءمة وأن تتماشى مع احتياجاتها. وينبغي تجنب تسييس المعونة.

في الوقت الحاضر، تشهد أفغانستان حالة إنسانية أكثر خطورة من أي مكان آخر في العالم. فما يقرب من نصف الأفغان يواجهون الجوع الشديد. وقد يقع نحو ٩٧ في المائة من السكان تحت خط الفقر. وهؤلاء الناس من سكان الحضر في الغالب. وحتى الآن، أطلقت الأمم المتحدة أكبر برنامج للمعونة على الإطلاق لبلد واحد، في حين لا تزال الأصول الخارجية المملوكة للشعب الأفغاني مجمدة. وندعو البلدان المعنية إلى رفع الحصار الاقتصادي والجزاء الأحادية الجانب المفروضة على أفغانستان والبلدان الأخرى فوراً واتخاذ إجراءات ملموسة والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن مشاركتكم في مناقشة اليوم، سيدي رئيس الوزراء، دليل واضح على الأهمية التي توليها النرويج لحماية المدنيين. ويتشاطر بلدي أيضاً وجهة النظر هذه.

ونشكر الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورئيسة منظمة "مواطنة لحقوق الإنسان" على إحاطاتهم. ونرحب كذلك بنائب رئيس غانا ووزير خارجية غابون في جلسة اليوم.

رغم أن القانون الدولي الإنساني لا يحظر صراحة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية، فإنه من المستحيل عملياً استخدامها دون أن ينطوي ذلك على خطر كبير لانتهاك مبدأ التمييز والتناسب، وذلك نظراً للكثافة السكانية السائدة في تلك المناطق. ولذلك، من الضروري أن يدرك المجتمع الدولي، بقيادة المجلس، أن استخدامهما في البيئات الحضرية له عواقب إنسانية غير مقبولة. ونأمل أن تعترف

وفي الشهر الماضي، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع قرار الهدنة الأولمبية بمناسبة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيجين (قرار الجمعية العامة ١٣/٧٦). وشارك في تقديم القرار نحو ١٧٣ بلداً، وهو ما يجسد مرة أخرى توافق الآراء السياسي الدولي على أنه ينبغي لجميع أطراف النزاعات أن توقف الأعمال العدائية.

لقد باتت دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين قاب قوسين أو أدنى. ويدعو كل من الرئيس شهيد والأمين العام غوتيريش جميع البلدان إلى الالتزام بقرار الهدنة الأولمبية. كما تدعو الصين بقوة جميع البلدان وأطراف النزاعات إلى أن تكون مخلصاً في اتباع تقليد الهدنة وفي الامتنال لقرار الجمعية العامة وإلى اغتنام فرصة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيجين لتجاوز الخلافات عن طريق الحوار والاستعاضة عن المواجهة بالتعاون، مما يظهر التصميم الراسخ للمجتمع الدولي على تحقيق السلام والوحدة والتضامن معاً من أجل مستقبل مشترك.

إن القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع هو السبيل الأساسي لتحقيق السلام الدائم. وتمثل الحرب خطراً عاماً على المدنيين. وللقضاء على هذا الخطر، يجب أن نركز على الأسباب الجذرية وأن نتبع نهجاً كلياً. وينبغي أن نستمر في تعزيز السلام من خلال التنمية وأن نخفف من حدة الفقر المدقع الذي يفضي إلى نشوب النزاعات من خلال التنمية المستدامة. وقد طرحت الصين مبادرة التنمية العالمية وأخذت زمام المبادرة في إنشاء مجموعة الأصدقاء ذات الصلة بغية تحقيق تآزر قوي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

وينبغي لنا أن نعقد العزم على تسوية المنازعات سلمياً وينبغي لمجلس الأمن أن يوحد جهوده مع الأمين العام ومبعوثيه الخاصين وممثليه الخاصين في تعزيز الوساطة والمساوي الحميدة بشأن القضايا الساخنة وفي تخفيف حدة التوترات. وينبغي لنا أيضاً أن ننسق جهود بناء السلام وأن نساعد البلدان والمناطق في مرحلة ما بعد النزاع على إعادة البناء واستعادة سيادة القانون والعدالة والنظام وبدء دورة مثمرة من التنمية السلمية.

وتتيح لنا هذه المناقشة الفرصة لإعادة النظر في سبب وجود الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حد ذاته حتى نتمكن من ضمان قدرتهما على تحقيق الغرض المنشود المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

ولم يولد أحد منا أثناء تأسيس الأمم المتحدة. ولكننا جميعا نتخيل الصور الحارقة لتدمير المدن كرمز للحزن فائق الوصف الذي ألم بالبشرية وفرض ظهور مشروعنا المشترك إلى حيز الوجود.

وتراود مخيلتنا الصور التي لا تمحى لحصار لينينغراد من قبل ألمانيا النازية، الذي دام ما يقرب من ٩٠٠ يوم، حيث عانى سكانها معاناة شديدة جدا وأظهروا بطولات تفوق الوصف. وحتى يومنا هذا، تتسم ثقافة الشعب البريطاني بتجارب المدنيين وهم يهرعون إلى ملاجئهم على وقع صفارات الإنذار التي تحذر من القصف القادم.

وسوف يتذكر التاريخ دائما القصف النووي لهيروشيما وناغازاكي، الذي بخر المدنيين بكل ما في الكلمة من معنى، لأول مرة في تاريخ البشرية، من أجل بعث رسالة مرعبة إلى قادتهم. ونذكر أن هيروشيما فقدت في صباح يوم واحد ٦٠ ٠٠٠ مبنى من مبانيها البالغ عددها ٩٠ ٠٠٠ مبنى. وبحلول عام ١٩٤٥، كان العديد من المدن الكبرى في أوروبا وآسيا مجرد أنقاض، وكان سكانها في حداد على أقاربهم وأصدقائهم المفقودين، ويجوبون الخراب بحثا عن الطعام - وكثير منهم في بلدان حطم القصف إرادتهم القتالية.

وكانت الهجمات على المدن متعمدة. وكان القصد منها كسر إرادة الدول التي تشن الحرب بتحطيم حياة وأمال المدنيين. ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة النزاع في المناطق الحضرية، كما شهدنا في السنوات الأخيرة في القتال الذي خاضه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الموصل وفي النزاع السوري، على سبيل المثال لا الحصر.

وهذا يقودنا إلى التساؤل عما إذا كانت حرب بضراوة الحربيين العالميتين الكبيرتين ممكنة اليوم، وما إذا كان لدى مجلس الأمن الإرادة لإدراك نهجها والعمل على منع نشوبها. ونطرح هذا السؤال مدركين

بذلك المفاوضات الجارية بشأن إعلان سياسي في جنيف، فضلا عن تأثير هذه الأسلحة على الصحة البدنية والعقلية للناس.

إن الهجمات المتعمدة على البنى التحتية المدنية وتلك التي يسقط فيها ضحايا كنتيجة غير مباشرة، سواء بالطرق التقليدية للحرب أو في شكل هجمات إلكترونية، أمر مؤسف. إنها تؤثر تأثيرا سلبيا على توفير الكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية، فضلا عن إعاقة تقديم المساعدة الإنسانية.

والسكان المدنيون في المراكز الحضرية في الشرق الأوسط - مثل غزة وسورية واليمن - وفي أماكن أخرى يدفعون اليوم ثمن عواقب هذه الهجمات في السياق الصعب للجائحة. وندعو الأمين العام إلى أن يدرج في تقاريره بيانات وتوصيات محددة عن أثر الحرب في السياقات الحضرية حتى يتمكن المجلس من الاستجابة في توقيت أحسن وبطريقة أنجع.

وكما ذكر البعض، تضرر التعليم أيضا من الحرب في المناطق الحضرية. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء تدمير المدارس أو استخدامها العسكري، وندعو الذين لم ينضموا إلى إعلان المدارس الآمنة إلى فعل ذلك.

ومن الواضح أنه لا يجري احترام القانون الدولي الإنساني. ولذلك، ندعو جميع الدول إلى الامتثال لالتزاماتها، بما في ذلك القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، الذي اتخذ في العام الماضي.

وأخيرا، ندعو إلى التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني ومعاقبة مرتكبيها، سواء في المحاكم الوطنية أو أمام المحكمة الجنائية الدولية.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بكم، سيدي الرئيس، في نيويورك. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسيدة رضية المتوكل على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بفخامة السيد محمودو بوميا، نائب رئيس غانا، ومعالي السيد باكومبي موبيليه بوبيا، وزير خارجية غابون.

كهذا. وأشكر أيضا رئيس الوزراء ستور على ترؤسها - وهو دليل على أهميتها البالغة بالنسبة لنا جميعا.

وأشكر الأمين العام، السيد بيتر ماويرر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسيدة المتوكل على المعلومات التي قدموها اليوم. تقودنا هذه المناقشة إلى جوهر التفكير في العواقب الإنسانية الكارثية للنزاعات في المناطق الحضرية، وعلى ضرورة السعي إلى اتخاذ التدابير المناسبة لحماية المدنيين، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

إن النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية تلحق دائما خسائر فادحة بالمدنيين الأبرياء. ويتأثر بذلك حاليا عشرات الملايين من المدنيين في جميع أنحاء العالم. ويكشف التقرير السنوي للأمين العام لعام ٢٠٢١ (S/2021/423) عن حماية المدنيين، كما سمعنا منه من قبل، عن اتجاهات مثيرة للقلق في النزاع المسلح تترتب عليها آثار مدمرة على المدنيين. والوفيات والإصابات والصدمة النفسية والنزوح والأضرار الجسيمة التي تلحق بالبنى التحتية والخدمات المدنية الأساسية، مما يؤدي إلى أزمات إنسانية مأساوية، هي العواقب المعروفة جيدا لحرب المدن. وهذا ما نشهده في النزاعات المسلحة في سورية واليمن وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وموزمبيق والصومال وأوكرانيا.

وتروي كل هذه النزاعات نفس الحكاية. عندما تصبح المدن مسرحا للحرب، تتحول المنازل إلى أنقاض وتصبح الشوارع فراش موت للمدنيين الأبرياء وتُدمر الخدمات، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة طويلة الأجل على حياة الناس. ولا يصدق هذا القول في أي مكان أكثر مما يصدق في البيئات الحضرية، كما هو الحال في الموصل وتجز وصنعاء ودونيتسك، على سبيل المثال لبعض الحالات الأكثر فظاعة. وتؤدي حرب المدن، ولا سيما استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في السياقات الحضرية، دائما إلى وقوع خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين وإلى نزوح السكان وتدمير الهياكل الأساسية والنظم الحيوية، مثل المياه والغذاء والخدمات الصحية والتعليم والمرافق الصحية.

أن مثل هذه الحرب ستكون شاذة وأن أدواتنا للتنبؤ بها سيئة للغاية. والمطلوب هو نظام علاقات دول يخفض الحوافز لمثل هذه المواجهة.

ومع ذلك، نحن نشهد فترة من التنافس المتزايد، وتصاعد الإنفاق العسكري والأعمال الاستنزائية - في قارات متعددة. وبعض الدول العظمى المشاركة في هذا النزاع الجغرافي السياسي المتصاعد أعضاء في المجلس، بينما دول أخرى غير مشاركة فيه. وكثيرا ما تؤدي مواجهاتها إلى نشوب حالات نزاع أو تفاقمها في أجزاء أخرى من العالم. وأفريقيا هي إحدى المناطق التي عانت تاريخيا أكثر من غيرها من الإجراءات التي اتخذت بالوكالة عن الدول العظمى.

لقد كانت الحربان العالميتان الماضيتان مفاجئتين. ومن المرجح أن تكون الحرب التالية كذلك إذا لم نعلم بإصلاحات عاجلة في مجلس الأمن تحقق التوازن للعضوية الدائمة وحق النقض. وإذا كان لهذه الطاولة الشهيرة أن تمنع حقا نشوب الحروب الكبرى، فيجب أن تتوسع عضويتها أو تتغير بشكل جوهري. وبالإضافة إلى حقيقة أن معظم الحالات المعروضة على المجلس اليوم موجودة في أفريقيا وأن التنافس بين الدول العظمى سيكون محسوسا هناك بشدة، فإننا ندعو إلى إصلاح أساسي.

ونسترعي انتباه المجلس إلى خارطة طريق كمبالا للاجتماع الوزاري الذي انتهى لتوه للجنة الاتحاد الأفريقي التي تضم عشرة رؤساء دول وحكومات، بشأن إصلاح مجلس الأمن. وسيستفيد السلام والأمن الدوليان استفادة كبيرة من تنفيذ الموقف الأفريقي الموحد، كما يرد في توافق آراء إيزولوني وإعلان سرت. ويتمثل هدف أفريقيا في أن تكون ممثلة تمثيلا كاملا في مجلس أمن يحتفظ بالقوة والقدرة على إنقاذ البشرية من الحروب الكبرى. لقد مرت عقود من دون حرب عالمية، ولكن لا ينبغي لنا أن نكتفي بأجمادنا وأن نتصور أنه لن يُنظر إلينا يوما ما، باستخفاف، كمثيل لعصبة الأمم البائسة التي لم تتمكن من منع الحرب العالمية.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر النرويج على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن موضوع مهم

العامة، القائمة على الممارسات الجيدة، لوقاية المدنيين والاستجابة لهم وحمايتهم. ويجب أن نتعلم من الممارسات الجيدة لتعزيز الإرادة السياسية والمشاركة وتنفيذ تلك المبادرات.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أختتم بياني بالقول إننا نعتقد أنه لا يوجد شيء أضمن أو أهم أو أنبل أو أكثر حتمية من حماية المدنيين الأبرياء وإنقاذ الأرواح، والسبيل الأفضل لتحقيق ذلك هو تجنب نشوب النزاعات ومنعها. ونرى أن ذلك يجب أن يكون في صميم عمل مجلس الأمن.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام والسيد ماويرير والسيدة المتوكل على أفكارهم، التي تساعد في تأطير مناقشتنا اليوم. وأود أن أشكر النرويج على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة التي تجري في السياقات الحضرية.

لقد أصبحت النزاعات المطولة وغير المتناظرة هي القاعدة في الوقت الحاضر، مع ما يترتب عليها من عواقب وخيمة على السكان المدنيين، والتي يمكن أن تتفاقم في المناطق الحضرية. وتكرر البرازيل تأكيد التزامها بحماية المدنيين، التي تشكل أولوية من أولويات ولايتنا في مجلس الأمن. ولا يمكن للمجلس تطبيع الحالة الراهنة، التي يمثل فيها المدنيون أغلبية الوفيات في النزاعات المسلحة، والذين كثيرا ما يُستهدفون عمدا. ومن غير المقبول أن ينقلب مبدأ التناسب رأسا على عقب في العديد من النزاعات في الوقت الراهن.

على الرغم من الخسائر الفادحة في النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية، هناك أدوات يمكن للأطراف اللجوء إليها كوسيلة لتجنب الضرر الذي يلحق بالمدنيين في هذه السياقات أو على الأقل التقليل منه لأدنى حد. والمجلس في وضع يتيح له التوصية ببعض التدابير، وأغتتم هذه الفرصة لأسلط الضوء على أربعة منها.

أولا، إن احترام القانون الدولي الإنساني وضمأن احترامه ليس التزاما قانونيا فحسب، بل هو أيضا وسيلة فعالة لحماية المدنيين.

وتتطلب الآثار التراكمية والطويلة الأجل لحرب المدن على حياة الناس جهودا وإجراءات مشتركة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام. ولذلك، من المهم وضع نهج شامل يتجاوز الجانب الإنساني، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه يجب على الدول وجميع أطراف النزاعات المسلحة، على سبيل الأولوية، كفالة الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في السياقات الحضرية باعتماد سياسات وطنية محددة، تستند إلى أفضل الممارسات؛ وجعل حماية المدنيين أولوية استراتيجية في جميع العمليات العسكرية في المناطق الحضرية؛ وتجنب استخدام وتخزين الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان واتخاذ تدابير للتخفيف للحد من المخاطر المترتبة على ذلك من إلحاق الضرر بالمدنيين؛ وأخيرا، حماية الخدمات الأساسية للتخفيف من العواقب الإنسانية في المناطق الحضرية.

وتحث ألبانيا جميع الدول على التماس أفضل السبل لحماية المدنيين والاتفاق عليها. وتحقيقا لهذه الغاية، نوصي باتخاذ الإجراءات التالية:

أولا، ينبغي لأعضاء المجلس ألا يسمحوا للخلافات السياسية بتقويض العمل الجماعي لحماية المدنيين. ويجب أن يتوصل المجلس إلى توافق في الآراء وأن يقف متحدا في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع نشوب النزاعات المسلحة ووضع حد لها، امتثالا للقانون الدولي الإنساني وضمأن حماية المدنيين دائما.

ثانيا، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تدعم الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى على أرض الواقع في التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وفي وضع سياسات لحماية المدنيين، بما في ذلك في السياقات الحضرية.

ثالثا، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تكفل دائما المساواة عن الجرائم المرتكبة وأن ترفض وتبأى الإفلات من العقاب وأن تقدم الجناة إلى العدالة.

وتؤمن ألبانيا إيمانا قويا بأنه يمكن للدول الأعضاء والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية الإسهام في أطر السياسات

عندما تُجرى مع احترام قواعد القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجلس أن يعتمد ضمانات لكفالة ألا تكون للجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب عواقب سلبية على العمل الإنساني المشروع والمحايد.

رابعا، تسير المساءلة الحقيقية عن الضرر الذي يلحق بالمدنيين جنبا إلى جنب مع الحماية الفعالة. وعند حدوث انتهاكات، يجب التحقيق فيها بنزاهة ويجب مساءلة مرتكبيها.

إن كون المدنيين يعيشون في مناطق تسيطر عليها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة أو حتى إرهابيون لا يجعلهم مقاتلين أو إرهابيين. إن ذلك لا يجعلهم أهدافا. بل يجعلهم عموما ضحايا لحالة لم يكونوا السبب في نشوئها في كثير من الأحيان. وتلك نقاط هامة يجب التذكير بها عند معالجة حالة المدنيين في النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية، والتي تطرح تحديات محددة للمبادئ الإنسانية، ولا سيما مبدأ التمييز.

أخيرا، فلنغتتم هذه الفرصة لنجدد، كما ذكرنا الأمين العام في وقت سابق، التزامنا بمنع نشوب النزاعات المسلحة وحماية المدنيين في جميع مناطق النزاع، بما في ذلك في المناطق الحضرية. وقد أصبح تدمير البنية التحتية الحضرية، بما في ذلك المواقع التاريخية والممتلكات الثقافية، ومشاهد المدن المهجورة وأطلال المراكز الحضرية التي كانت نابضة بالحياة في يوم من الأيام، من مظاهر النزاعات المسلحة المعاصرة في كثير من الأحيان. وهي أيضا تذكرة مخيفة بتكاليف إعادة الإعمار. ولذلك يجب أن تظل جهود المنع والمساعي الدبلوماسية وجهود خفض التصعيد في صميم جهودنا المشتركة لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في جميع حالات النزاع المسلح، بما في ذلك في السياقات الحضرية.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بكم، سيدي، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن. ونشكر الأمين العام على مشاركته، كما نشكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسيدة المتوكل على تقييماتهما وما قدماه من معلومات.

ويجب أن يتحد المجلس في مطالبة جميع الأطراف باحترام القانون الدولي الإنساني وفي تشجيع الإجراءات الرامية إلى تعزيز الامتثال. والتدريب المحدد المصمم خصيصا للسياقات الحضرية أمر أساسي، فضلا عن التكيف السليم لوسائل وأساليب الحرب مع خصائص المناطق المكتظة بالسكان. ومن المهم أيضا توثيق الأضرار التي تلحق بالمدنيين، بما في ذلك كوسيلة لتقييم ما إذا كانت الخسائر البشرية المتوقعة للعمليات العسكرية تتطابق مع الأضرار التي تلحق فعلا بالمدنيين. ويجب على الأطراف أن تخطط لعملياتها استنادا إلى معلومات قوية فيما يتعلق بالأهداف العسكرية وموقع المدنيين والأعيان المدنية.

ثانيا، إن اختيار الأسلحة جزء أساسي من الاعتبارات العسكرية لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة في البيئات الحضرية. وقد أيدت البرازيل إعلان سننجاغو، الذي وقعته دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعما لوضع إعلان سياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وهي تشارك بنشاط في المشاورات غير الرسمية بشأن هذا الموضوع التي تنسقها أيرلندا. وترى البرازيل أن هذا الإعلان السياسي ينبغي أن يرسي معايير مشتركة وأن يعزز السياسات الرامية إلى الحد من خطر إيذاء المدنيين، فضلا عن تيسير تبادل الممارسات الجيدة. كما أنه فرصة لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والاعتراف بحقوق الضحايا والمجتمعات المتضررة، مع تقديم المساعدة الكافية لهم.

ثالثا، يجب أن تكون الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قادرة على تقديم المساعدة للمدنيين المحتاجين. وينبغي لأطراف النزاعات المسلحة أن تيسر المرور الآمن دون عوائق للقائمين على أعمال الإغاثة ذات الطابع الإنساني والمحايد. وفي حالات كثيرة، قد تحتاج الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى التواصل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لتيسير وصول المساعدات الإنسانية أو نشر القانون الدولي الإنساني، أو حتى لضمان توفير الخدمات الأساسية في السياقات الحضرية. وينبغي عدم تجريم هذه الاتصالات

الراهن، وعلى خلفية تهديد وهمي مبالغ فيه بشكل مصطنع من روسيا، تواصل الدول الغربية ضخ الأسلحة إلى أوكرانيا ونشر مستشارين عسكريين هناك والسماح بشكل عام بالاستقزاز الأوكراني، بدلا من إجبار كييف على الامتثال لاتفاقات مينسك التي أقرها مجلس الأمن. وذلك يعني أن النساء والأطفال وكبار السن في الجزء الشرقي من أوكرانيا - الذين تشن ضدهم سلطات كييف حربا غير معلنة منذ سنوات - سيستمرون في فقدان أرواحهم.

واليوم، تشكل الجماعات الإرهابية المشاركة في النزاعات المسلحة، ولا سيما في سورية وبعض البلدان الأفريقية، تهديدا خاصا للسكان المدنيين. ويتزايد استخدام الأطراف المتحاربة والمسلحين والإرهابيين للهياكل الأساسية والمرافق المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، لأغراض عسكرية. وندين بشدة تلك الأعمال. فمثل هذا السلوك غير المسؤول يحول تلك المرافق إلى أهداف مشروعة للهجوم بموجب القانون الدولي الإنساني. والنتيجة تعريض حياة المدنيين للخطر. ونرى أن استخدام الأعيان المدنية كغطاء أو المدنيين درعا بشريا ممارسة مخزية للغاية وغير أخلاقية.

ونرى إجمالا أن الإطار القانوني القائم، مثل اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين، كاف لحماية المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك في حرب المدن. وتتسم قواعد القانون الدولي الإنساني بالمرونة الكافية للتأكد من أن الاحتياطات المتخذة أثناء التخطيط للعمليات العسكرية تتسق بدقة مع سياق القتال وتقلل الضرر إلى أدنى حد - والبيئات الحضرية ليست استثناء.

وفي الواقع، لا يؤدي التفسير الفضفاض للقانون الدولي الإنساني، فضلا عن اختراع صيغ مبتكرة لا نهاية لها لسد الثغرات التي يفترض أنها موجودة فيه، سوى إلى تقويض القواعد القانونية الدولية الراسخة. ويجب ألا نضعف تلك المجموعة الموثوقة من القواعد. وبالمثل، لا يمكننا أن نسمح للقانون الدولي الإنساني بأن يصبح أداة للتلاعب السياسي.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتوجه بالشكر إلى النرويج على تنظيم هذه المناقشة، وكذلك الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسيدة رضية المتوكل على إحاطاتهم.

مرة أخرى، نشعر بالامتنان للوفد النرويجي على مقترحه بتناول مسألة الإجراءات المتعلقة بالعمليات القتالية المحتملة في المناطق الحضرية. ومن الجدير بالثناء أن موضوع حماية المدنيين لا يزال يحظى باهتمام وثيق من مجلس الأمن، الذي اعتمد مجموعة كبيرة من القرارات والبيانات بشأن هذه المسألة.

يتطلب تقليل الخسائر في صفوف غير المقاتلين إلى أدنى حد اتباع نهج مسؤول إزاء احترام قواعد القانون الدولي الإنساني. وتكتسي مهمة التقيد بتلك القواعد أهمية خاصة في حالات القتال في المناطق المكتظة بالسكان.

وكثيرا ما تورد تفاصيل العمليات العسكرية التي تُنفذ في المدن أن الأعيان المدنية والعسكرية تتخللها مساحات حضرية. وفي ذلك السياق، يكتسي استخدام المعلومات الأكثر دقة وموثوقية، عند تخطيط العمليات، أهمية خاصة. ومن غير المقبول توجيه ضربات باستخدام طائرات مسيرة بدون طيار أو غيرها من وسائل الحرب عن بعد استنادا إلى معلومات استخباراتية لم يُتحقق منها.

وتمثل الضربة الأمريكية التي سُنت بطائرة مسيرة عن بعد في ٢٩ آب/أغسطس من العام الماضي في كابول ضد أسرة، لديها أطفال، مأساة حقيقية ومثالا جيدا لما لا ينبغي القيام به. وللأسف، شهد العالم الكثير من الأمثلة المشابهة في الآونة الأخيرة. وبصفة عامة، لدى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها من مختلف التحالفات من أجل الديمقراطية تجربة سلبية هائلة في إطار الموضوع قيد النظر اليوم.

وعلاوة على ذلك، لا يتم قصف مباني المدن في كثير من الأحيان بهدف تحقيق ميزة عسكرية، بل بغرض الترهيب السياسي لحكومات غير مرغوب فيها أو الانتقام منها أو معاقبتها. وجميعنا نتذكر الضربات الجوية التي وقعت في وسط بلغراد وغيرها من المناطق الصربية المأهولة بالسكان في ربيع عام ١٩٩٩، كما أننا لم ننس الأسباب الجذرية للحرب في العراق وليبيا وأساليب تلك الحرب.

أما أعمال الجيش الأوكراني ضد المدنيين في بلدهم فقد فاقت وتجاوزت أفضل الأمثلة على العمليات العسكرية في المدن. ففي الوقت

الإجراءات التي يتخذها المجلس لمكافحة هذه الظواهر، وكذلك التعاون مع بعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق والصكوك الدولية للعدالة الجنائية. ونكرر أيضا دعوتنا إلى استخدام الجزاءات على نحو أفضل ضد المسؤولين عن هذه الأعمال.

وإلى جانب تلك الأهداف الأربعة، يجب أن نواصل العمل معا لاقتراح إجراءات ملموسة. ولذلك بادرت فرنسا، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، بتنظيم أول منتدى إنساني أوروبي، الذي من المقرر عقده في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٢.

ويجب أن نتخذ إجراءات من أجل السلم والأمن الدوليين. ونحن مدينون بذلك للسكان المدنيين الذين كُلفنا بحمايتهم.

السيد تيروموتي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الوفد النرويجي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع المهم وهو "الحرب في المدن: حماية المدنيين في البيئات الحضرية". وأود أن أنقل تحيات رئيس وزراء بلدي وأطيب تمنياته إلى دولتكم، سيدي الرئيس، لترؤسكم هذه الجلسة المهمة. ونشكر الأمين العام على إحاطته. كما أشكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورير والسيدة رضية المتوكل، لتشاطرهما أفكارهما معنا. وأرحب أيضا بفخامة نائب رئيس غانا ومعالى وزير خارجية غابون بين ظهرانيا.

لقد شهدنا عودة غير مسبوقه للنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، وزاد من تعقيدها الجائحة المستمرة لمرض فيروس كورونا. ووفقا لأرقام الأمم المتحدة، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المراكز الحضرية اليوم. ومن المتوقع أن يرتفع ذلك إلى أكثر من الثلث بحلول عام ٢٠٥٠. وقد أظهر لنا التاريخ أن استهداف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية قد استخدم كسلاح حرب، لا سيما خلال الحربين العالميتين. كما شهدت الحروب والنزاعات المسلحة اللاحقة هذه الأعمال تحت ستار الأضرار التبعية. ومع النمو في التحضر، لا مفر من أن يزداد أثر النزاعات المسلحة على السكان الذين يعيشون في المدن.

مرة أخرى، نستمتع إلى ما يفيد بمدى خطورة العواقب الإنسانية للنزاعات، ولا سيما بالنسبة للسكان المدنيين في المناطق الحضرية، ونسلم بذلك. وتقع المسؤولية عن حماية المدنيين، أولا وقبل كل شيء، على عاتق من يشنون الحروب، ولكن ذلك لا يفي مسؤوليتنا الجماعية عن الحماية ويؤكد من جديد التزامنا بالتصدي للعواقب المدمرة للنزاع على السكان المدنيين وضمان توفير الهياكل الأساسية اللازمة لبقائهم. ويجب أن نتخذ استجابتنا في ذلك الصدد أربعة مسارات.

أولا، يجب أن يظل مجلس الأمن منخرطا في العمل بشكل كامل ليكفل امتثال أطراف النزاعات لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب علينا أيضا أن نكفل تنفيذ قرارات المجلس بشأن حماية المدنيين. وفي ذلك الصدد، نشجع جميع الدول الأعضاء على تأييد الدعوة الإنسانية إلى العمل، التي أطلقتها فرنسا وألمانيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

ثانيا، يجب أن نكفل حماية أفضل للعاملين في المجالين الإنساني والطبي والهياكل الأساسية. ولا يجب التسامح مع الهجمات والتهديدات ضد النساء والرجال الذين كرسوا أنفسهم لخدمة الآخرين. ويجب إدانة الهجمات على الهياكل الأساسية التي تنتهك القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك في الفضاء الإلكتروني.

ثالثا، من الضروري أن تظل حماية المدنيين في صميم عمليات حفظ السلام. ويجب أن تأخذ ولايات تلك العمليات في الاعتبار تحليل التهديدات التي يتعرض لها المدنيون، بما في ذلك التهديدات بالعنف الجنسي والجنساني والتهديدات بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال وحقوقهم. والهدف من ذلك هو بذل كل ما في وسعنا للحيلولة دون أن تصبح تلك التهديدات حقيقة واقعة.

وأخيرا، يجب أن ندين، وبشدة، الهجمات والانتهاكات ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية ولا يمكن السماح بأن تمر دون عقاب. وتدين فرنسا الأساليب التي تستخدمها بعض أطراف النزاعات، بما في ذلك الاستخدام المكثف والعشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وكذلك استخدام المدنيين دروعا بشرية. ويجب تعزيز

والهند، التي عانت من ويلات الإرهاب عبر الحدود لعقود، كانت دائما في طليعة الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. لقد شهدنا هجمات إرهابية خسيصة على مدننا استهدفت المدنيين الأبرياء.

وأى مناقشة بشأن حماية المدنيين في المناطق الحضرية لن تكتمل دون الأخذ بعين الاعتبار المذابح التي ترتكبها القوى الإرهابية، ولا سيما تلك التي تدعمها الجهات الفاعلة في الدولة. إن الهجمات الإرهابية الغادرة التي وقعت في مومباي في عام ٢٠٠٨، وأسفرت عن مقتل ١٦٦ مدنيا بريئا من ١٥ جنسية، لا تزال تذكر مروعة للمجتمع الدولي بأسره. وفي الذاكرة الحديثة، تجسد الهجمات الإرهابية في مومباي الحجم والنطاق الهائلين لحرب المدن التي كان علينا شنها ضد الإرهابيين الجهاديين، عندما اضطر أفراد شرطتنا إلى تعريض حياتهم للخطر لضمان سلامة المدينة.

ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يقف بحزم في معارضته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وأن يرفض أي محاولة لتقديم أي مبررات للأعمال الإرهابية. وينبغي أن نتذكر أن عواقب أي تخفيف ليقظتنا في هذا الشأن لن يتحمل وطأته المدنيون فحسب، بل حتى قوات الأمن التي تحارب الإرهاب في ظروف بالغة الصعوبة في المناطق الحضرية. وقد شهدنا بالفعل آثار هذا النهج في أوروبا، حيث أسفرت الهجمات المنفردة عن قتل المدنيين في المناطق الحضرية وترويع سكانها.

وفي حين أنه من المهم أن نتداول بشأن العواقب المدمرة للنزاع المسلح في البيئات الحضرية، ينبغي ألا نتجاهل القضايا الأساسية وسياسات القوة الدولية التي تسهم في تفاقم النزاعات المسلحة. واليوم، نحن بحاجة إلى أن نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ويجب حل جميع النزاعات بالوسائل السلمية وبجهود سياسية ودبلوماسية تتماشى مع القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة.

وبالمثل، لا يمكن فصل المناقشة حول آثار النزاعات في المناطق الحضرية عن الدور في مرحلة ما بعد النزاع. وفي سياق

إننا نشهد بالفعل أثر الحرب الحضرية والهجمات الإرهابية في المدن. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2021/423)، تضرر أكثر من ٥٠ مليون شخص من النزاعات في المناطق الحضرية. ولا يزال استخدام الأسلحة المتفجرة، وخصوصا تلك التي لها آثار واسعة النطاق، يعرض المدنيين لخطر كبير من الآثار العشوائية. لقد شهد الناس في أفغانستان وليبيا وسورية واليمن الدمار الناجم عن النزاعات الحضرية.

وهناك بلدان أخرى أيضا لا تزال تعاني من الأعمال العسكرية التي نفذت في الماضي، إما دون إيلاء الاعتبار الواجب لحماية السكان المدنيين أو من خلال الاستهداف المتعمد للمدنيين الذي يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، كما حدث في باكستان الشرقية السابقة في عام ١٩٧١، التي تعرف الآن بينغلايش.

إن المسؤولية الرئيسية عن كفالة حماية السكان وسلامتهم، بما في ذلك الحفاظ على الخدمات الأساسية، تقع على عاتق الحكومات الوطنية. ومع ذلك، فعلى مدى عقود من الممارسة، وبناء على التجارب المفجعة المكتسبة من الحروب المدمرة، لدينا الآن مجموعة من المبادئ والسوابق القضائية الدولية تحمّل المعتدي مسؤولية متساوية لضمان عدم استهداف المدنيين والهيكل الأساسية المدنية في حالة النزاع المسلح. وفي مواجهة هذا العدوان، لا سيما في المناطق الحضرية، يتعين على الدول أيضا أن تحمي الذين يعرضون حياتهم للخطر لحماية المدنيين. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة أيضا إلى حماية الحماية.

ومن دواعي القلق أن أطراف النزاعات المسلحة حتى يومنا هذا تبدو أنها تعتبر السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية أهدافا مشروعة. وقد أدى هذا النهج الخسيس إلى تشويه وقتل الآلاف وتشريد الملايين. كما أن السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية أهداف سهلة للجماعات الإرهابية والجهات الفاعلة من غير الدول. وأول ضحايا الهجمات التي تشنها هذه الجهات الفاعلة هي الفئات الضعيفة والنساء والأطفال والأقليات، فضلا عن البنية التحتية المدنية التي لا غنى عنها، والمستشفيات، والتراث الثقافي الذي لا بديل عنه.

الناجين على الفرار، وتقاوم المخاطر الصحية، مثل تلك التي تشكلها جائحة مرض فيروس كورونا. كما أن التراث الثقافي الذي لا يمكن تعويضه قد يتعرض للخطر. وتظل المتفجرات من مخلفات الحرب موجودة بعد وقت طويل من انتهاء الأعمال العدائية المباشرة، وتواصل القتل والإصابة، وتردع المدنيين عن العودة وإعادة بناء مجتمعاتهم.

إن تزايد خطر إلحاق الضرر العشوائي بالمدنيين والأعيان المدنية لا يؤدي إلا إلى التأكيد على أهمية الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني في مثل هذه الحالات. قبل أكثر من عقد من الزمن، دعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة التي لها آثار واسعة النطاق - الأسلحة التي تستخدم في الغالب في حرب المدن - نظرا لاحتمال حدوث آثار عشوائية.

ولأسف، فإن احترام القواعد والمبادئ التي تحكم سير الأعمال العدائية، بما في ذلك حظر الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، أخذ في التآكل، مما يشكل تحديا كبيرا لمجلس الأمن. ويجب على أطراف النزاعات المسلحة أن تضع احترام القانون الدولي الإنساني في صميم تخطيطها وعملياتها العسكرية. وفي حين يزعم البعض أن ابتكارات مثل زيادة دقة الذخائر أو الاعتماد على أدوات معززة لجمع البيانات والمراقبة وتحليلها يمكن أن تساعد في تقليل الضرر الواقع على المدنيين إلى أدنى حد ممكن، فإنه حتى الجهات الفاعلة الحكومية الأكثر استعدادا لا يمكنها، باستخدام التكنولوجيا، إزالة المخاطر التي يشكلها أي استخدام للقوة المسلحة في المناطق الحضرية على المدنيين. والامتثال الصارم للالتزام بمبادئ الضرورة والتناسب والتمييز أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وينبغي للمجلس أن يدعم هذه الجهود، كما فعل في القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بشأن الهجمات على البنية التحتية الحيوية. وينبغي للمجلس أن يعترف على نحو أفضل مستقبلا بالبعد الوقائي لجدول أعمال حماية المدنيين، بما في ذلك عن طريق ضمان إمكانية معقولة لمحاسبة من ينتهكون القانون الدولي الإنساني، وهي مسؤولية أخفق المجلس في الوفاء بها إلى حد كبير في السنوات الأخيرة. ويمكن للمجلس أيضا أن

ما بعد انتهاء النزاع، ينبغي إعطاء أولوية عليا لإعادة تأهيل وإعادة بناء الهياكل الأساسية المدنية واستعادة الخدمات الأساسية لتيسير التعافي الاجتماعي والاقتصادي وبناء السلام. ونظرا للتكاليف الكبيرة المرتبطة بذلك، يجب على البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة المالية والتقنية لبناء القدرات.

والهند، من جانبها، تسلم بأهمية تقديم المساعدة إلى البلدان التي عانت من تدمير الهياكل الأساسية الحضرية. وبعد انتهاء النزاع المسلح في سري لانكا في عام ٢٠٠٩، ساعدت الهند حكومتها على استعادة بعض من أبسط الهياكل الأساسية المدنية وأهمها. ونشرت الهند بشكل عاجل سبعة أفرقة لإزالة الألغام، مما مكن المشردين داخليا من العودة إلى ديارهم واستعادة سبل عيشهم. وساهمت الهند مساهمة كبيرة في إعادة بناء البنى التحتية الأساسية في شمال سري لانكا، بما في ذلك ٤٦ ٠٠٠ منزل للمشردين داخليا. كما استثمرت الهند أكثر من ٣ مليارات دولار في مشاريع البنى التحتية والتنمية المجتمعية في أفغانستان.

وختاما، فإن الهند على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الهيكل المعياري لحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية في النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية كجزء من مسعى أوسع نطاقا. وينبغي أن يحترم هذا الهيكل المعياري مبادئ سيادة البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة، واستقلالها السياسي، وسلامتها الإقليمية ووحدها. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على جمعنا اليوم في هذه المناقشة الهامة.

إن كثافة المدن تعني أن المعاناة الناجمة عن الهجمات ضدها يتحملها المدنيون بأغلبية ساحقة - ٨٨ في المائة من القتلى والجرحى في عام ٢٠٢٠، وفقا لآخر تقرير للأمين العام عن حماية المدنيين (S/2021/423). وتجبر الأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية - بما في ذلك المياه والصرف الصحي وإمدادات الطاقة والرعاية الصحية -

نشكر النرويج على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات، الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر وممثلة المجتمع المدني، على أفكارهم الهامة.

وفقا لتقرير الأمين العام لعام ٢٠٢١ (S/2021/423)، فإن أغلبية الضحايا في النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية هم من المدنيين. وقد جُمعت أدلة وافرة على الأثر المدمر للحرب في المدن، بما في ذلك العواقب السلبية الطويلة الأجل والهيكلية على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. ولذلك، تشدد مجموعة الأصدقاء على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني وضرورة تعزيز حماية المدنيين، بما في ذلك من الآثار الإنسانية التي يمكن أن تنشأ عند استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وتحيط مجموعة الأصدقاء علما بالمشاورات الجارية بقيادة أيرلندا. وسأركز في ملاحظاتي اليوم على الإجراءات التي ينبغي لمجلس الأمن والدول الأعضاء اتخاذها لمعالجة تلك المأساة.

أولا، إن التطبيق الصارم لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك قواعد ومبادئ التمييز والتناسب، وتلك المتعلقة باتخاذ الاحتياطات، مطلوب من جميع أطراف النزاع المسلح. وتؤكد مجموعة الأصدقاء أنه لا يمكن حماية السكان المدنيين، بما في ذلك في المدن، إلا عن طريق الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والحد من الأعمال العدائية. وتكرر مجموعة الأصدقاء دعواتها المستمرة إلى كفالة الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني في جميع الظروف والتوصل إلى تسوية سياسية للنزاعات المسلحة. ونرحب باتخاذ القرار التاريخي ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بشأن الهجمات على البنية التحتية الحيوية، ونشدد على الدعوة إلى تجنب إنشاء مواقع عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها، قدر الإمكان.

ثانيا، إن تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني أمر أساسي، وهو يتطلب اتخاذ تدابير قانونية وعملية في أوقات السلم والنزاع المسلح. وينبغي أن توفر العقيدة والممارسة العسكريتان الأساس

يرى أن التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، التي كثيرا ما يكون تعاونها أساسيا لحماية المدنيين في المناطق الحضرية، ليس مُجرّما بل يُنظر إليه على أنه وسيلة لتجنب المزيد من المعاناة، بما في ذلك ما يتعلق بالجهات الفاعلة الخاضعة للجزاءات.

إن المدنيين في المناطق الحضرية أكثر عرضة بصورة خاصة للهجمات التي تُنفذ من خلال العمليات الإلكترونية، التي تستهدف على سبيل المثال الشبكة الكهربائية أو إمدادات المياه. ونود أن نقبّس مرة أخرى من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ما يلي:

”إن القانون الدولي الإنساني يحد من العمليات الإلكترونية أثناء النزاعات المسلحة، تماما كما يحد من استخدام أي سلاح آخر.“

وعلاوة على ذلك، وبغض النظر عما إذا كان الفعل حركيا أو يجري عن طريق الوسائل الإلكترونية، فإن القانون الوارد في اتفاقيات جنيف وفي المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ينطبق بمجرد الرجوع إلى القانون الدولي الإنساني.

والمجلس لديه سلطة إحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية لضمان المساءلة وردع هذه الجرائم. وفي الواقع، مع استمرار المناقشات بشأن تطبيق القانون الدولي على الفضاء الإلكتروني في عدة محافل في الأمم المتحدة، يجب أن ندرج نظام روما الأساسي والقانون الجنائي الدولي بشكل أعم في هذه التحليلات على سبيل الوقاية. ولهذا السبب، أنشأنا، مع الشركاء، مجلسا للمستشارين، ساعد على إعداد تقرير متعمق عن تطبيق نظام روما الأساسي على الحرب الإلكترونية. وندعو الجميع إلى قراءة التقرير الذي سننشره مع شركائنا على نطاق واسع في الأسابيع المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة بايريسفيل (سويسرا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخذ الكلمة بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وهي شبكة أقليمية تضم ٢٧ دولة عضوا.

ويجب أن نسعى جاهدين لضمان أن تظل المدن فضاءات للحياة والأمل، حتى أثناء النزاع المسلح. والاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني هو مفتاح تحقيق ذلك.

وبوصفه مرشحا لعضوية مجلس الأمن، فإن بلدي يلتزم بحماية المدنيين في النزاع المسلح والتنفيذ الكامل للقانون الدولي الإنساني. ونعمل من أجل الحفاظ على الكرامة الإنسانية أثناء الحرب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر والنرويج على عقد هذه المناقشة بشأن الحرب في المدن. كما أشكر الأمين العام والسيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة رضية المتوكل على الإحاطات التي قدموها في وقت سابق اليوم.

تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة والبيان الذي سيدي به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي. ونود، بصفتنا الوطنية، أن نضيف العناصر التالية:

من المفجع أن الحرب في المدن ليست بظاهرة جديدة سواء بالنسبة للبشرية أو للمجلس. غير أن الجديد في ذلك هو الأثر المدمر المتزايد لحرب المدن. وهناك عدة أسباب لذلك. فاليوم، تعيش نسبة أكبر من السكان في المدن مقارنة بالأوقات السابقة. وهناك عدد أكبر من المدن، كما أن رقعتها توسعت بشكل كبير. وتضم المدن بنى تحتية حيوية أكثر أهمية من ذي قبل وأسلحة فتاكة جديدة، كما يمكن للتكنولوجيا أن تسبب قدرا أكبر من الخراب والدمار.

ونتيجة لذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن يرى الآن بوضوح أكثر من أي وقت مضى الأثر القاسي والمدمر والمميت لحرب المدن. وقد ذكر الأمين العام في تقاريره الأخيرة عن حماية المدنيين بعض الأرقام. واليوم، فإن ما يقرب من ٩٠ في المائة من الخسائر البشرية في حرب المدن هم من المدنيين. وعلى الصعيد العالمي، يقدر أن ٥٠ مليون

لتطوير الكفاءة العسكرية في حماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية في المدن. وينبغي أن يشمل ذلك توفير تدريب محدد وبلورة ممارسات جيدة في تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية في المدن أثناء النزاع المسلح.

ثالثا، إن احترام القواعد والمبادئ التي تحكم سير الأعمال العدائية، ولا سيما حظر الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، آخذ في التلاشي، بما في ذلك في الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس. ولذلك، فإن تعريف جميع أطراف النزاعات بأحكام القانون الدولي الإنساني أمر هام لزيادة الامتثال وإيجاد حماية أفضل للمدنيين. كما أن التواصل مع الجماعات المسلحة أمر أساسي، ولا ينبغي تجريم الاتصالات لهذه الأغراض.

رابعا، غيرت الحرب في المدن الحيز الإنساني وقلصت من حجمه. وتؤدي هذه البيئات الأمنية المعقدة إلى فرض قيود على إمكانية الوصول وتعوق توفير المساعدات الإنسانية والحماية، ولا سيما للنساء والأطفال. ولذلك، يبقى من المهم للغاية بالنسبة لجميع أطراف النزاعات المسلحة أن تسمح بالأنشطة الإنسانية وأن تيسرها. ومن الضروري بنفس القدر ضمان مشاركة وقيادة النساء والفتيات في العمليات والمبادرات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فحتى عندما تمتثل الأطراف للقانون الدولي الإنساني، كثيرا ما تؤدي الحرب إلى خسائر ودمار في صفوف المدنيين، وهو ما يجب التصدي له. ويكتسي اتباع الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي لتهج شاملة، بما في ذلك منع حدوث المزيد من الآثار السلبية للنزاع المسلح، أهمية كبيرة، لا سيما في معالجة النزاعات المسلحة المطولة في المناطق الحضرية. وأود أن أضيف ما يلي بصفتي الوطنية.

”الملل، إطلاق النار، القصف، مقتل الناس، اليأس، الجوع، اليأس - هذه هي حياتي.“ تلك هي كلمات الكاتبة زلاتا فيليبوفيتش، التي حوصرت، وهي فتاة، في حصار سرايفو. وبعد مرور ٣٠ عاما تقريبا، لا يزال عدد كبير جدا من الفتيات والفتيان والنساء والرجال يجدون أنفسهم في هذا الواقع في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم.

وجه السرعة لتنفيذ القرار، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لسكان الحضر.

وأخيراً، في حالة الصراعات، لدينا مسألة المعونة الإنسانية. ولا يمكن إيصال المساعدة إلى المدن إلا عندما يُمنح أولئك الذين يقدمون المعونة الوصول الآمن. ويجب أن يسعى المجلس جاهداً لتمكين العاملين في المجال الإنساني من الوصول دون عوائق إلى المدن في مناطق الصراع. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في الحالات التي يؤدي فيها الصراع الحضري إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي هذا السياق، نكرر تأكيد إدانتنا الشديدة لاستخدام التجويع كأسلوب للحرب في الصراعات المسلحة، وهو ما قد يرقى إلى جريمة حرب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا للزورج على عقدها هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب بشأن حماية المدنيين في المناطق الحضرية، ونشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية: الأمين العام؛ والسيد ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ وممثلة المجتمع المدني. وأنه بحضور نائب رئيس غانا وصاحب المقام وزير خارجية غابون.

وما زلنا نشهد اليوم زيادة مقلقة في النزاعات المسلحة، بما في ذلك في المناطق الحضرية في أنحاء العالم، في تحد ملح للقانون الدولي الإنساني ولحماية المدنيين في النزاع المسلح. ويبرز التقرير الأخير للأمين العام (S/2021/423) استمرار الخسائر في صفوف المدنيين في النزاعات المسلحة في عدة أجزاء من العالم. كما أنه يبين التداخات المدمرة لانتشار النزاع المسلح على حصول المدنيين على الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى، مما يؤدي إلى تفاقم محنة المدنيين نتيجة للصراع والحرب وعدم الاستقرار.

ولأسف، لا يزال الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة هم الأكثر تأثراً، ولا سيما النساء والأطفال. كما نلاحظ أنه في العديد من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، لا يزال الموظفون الطبيون

مدني سيتأثرون بالحروب في المناطق الحضرية. وهذه الأرقام ببساطة مرتفعة جداً.

ومن الأنماط الشائعة في النزاعات في المناطق الحضرية الانتهاك المنهجي للقانون الدولي الإنساني. والواقع أنه يجري الاستخفاف بالقانون الدولي الإنساني ومبادئ الضرورة والتناسب والتمييز والإنسانية، تحديداً في الظروف التي تشتد فيها الحاجة إلى الامتثال. ونضم صوتنا مطالبين جميع أطراف النزاع المسلح بالامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني في جميع الظروف.

والنمسا يساورها قلق خاص إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وهي تعالج هذه المسألة وهذا القلق مع الشركاء. والأثر الإنساني المروع لهذا النوع من الحروب لا يتجلى بشكل مباشر في شكل إصابات أو وفيات نتيجة للانفجارات فحسب، بل يتجلى بشكل غير مباشر أيضاً، لأن هذه الانفجارات تعطل البنية التحتية الأساسية وتوفير الخدمات. فهي تدمر المدارس، ويبقى الأطفال في منازلهم خوفاً من الهجمات، وهذا يؤدي إلى آثار متابفة لا على التعليم فحسب، بل وعلى النمو الاجتماعي للأطفال. لقد دعت النمسا منذ زمن طويل إلى رد فعل مقنع من جانب مجتمع الدول على دعوة الأمين العام إلى اتخاذ إجراء عاجل وحازم.

وأكد مؤتمر فيينا لعام ٢٠١٩ بشأن حماية المدنيين في حرب المدن على هذه الدعوة. وكبداية، نحن بحاجة إلى إعلان سياسي قوي بشأن هذه المسألة، يجري التفاوض بشأنه حالياً تحت قيادة أيرلندا، ونحن ممتنون جداً لها.

وقد أظهر مجلس الأمن في السنوات الأخيرة أنه قادر على الاستجابة لتحديات الحماية العاجلة. وكان اتخاذ القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١) بالإجماع في العام الماضي، بشأن حماية الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين، خطوة إلى الأمام جديرة بالترحيب. وينطبق القرار أيضاً على حرب المدن، حيث يقع جزء كبير من البنية التحتية اليوم في المدن والبلدات. وينبغي للمجلس أن يتصدى على

المستدامة وزيادة فرص العمل، لا سيما في ضوء وجود التهديدات الأخرى التي يشكلها الإرهابيون الدوليون في المناطق المضطربة بالفعل.

إضافة إلى ذلك، وإذ نشير إلى المسؤولية الرئيسية للدول عن حماية المدنيين، من المهم إبراز أهمية تعزيز دور مؤسسات الدولة ذات الصلة والآليات الوطنية المسؤولة عن معالجة النزاعات من أجل تعزيز استقرارها والتقيّد بقواعد القانون الدولي ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات حفظ السلام، التي ما فتئت مصر مساهما رئيسيا فيها، تؤدي دورا هاما في حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتعزيز مؤسسات الدول المضيفة لتمكينها من تولي زمام الأمور وضمان استدامة الجهود في هذا الصدد.

ولذلك، نكرر التأكيد على ضرورة اقتران ولايات عمليات حفظ السلام لحماية المدنيين بالموارد البشرية والمادية الكافية. ونحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها وكفالة توفير الموارد الكافية لعمليات حفظ السلام لتمكينها من الوفاء بولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، مع التأكيد من جديد على أهمية التقيّد بمبادئ السيادة والملكية الوطنية والظروف المحددة لكل بلد مضيف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة مالطة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أبدأ بتوجيه الشكر إلى النرويج لتنظيمها مناقشة اليوم المفتوحة. وأشكر أيضا الأمين العام والسيد ماورير على رؤيتهما الثاقبة القيمة وممثلة المجتمع المدني على تشاظر خبرتها.

ومالطة تؤيد البيان الذي سيدي به الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

في السنوات الأخيرة، شهدنا قتالا يدور في مختلف البلدات والمدن. فمن حلب والموصل وصنعاء، إلى ماراوي ومقديشو ودونيتسك ومكيل، لا يزال المدنيون يتحملون وطأة عواقب هذا الصراع الحضري.

فحرب الحضر تقتل وتصيب وتشرّد المدنيين. وهي تدمر البنية التحتية المدنية الحيوية والخدمات الأساسية. وكثيرا ما تحرم أعدادا

ومرافق الرعاية الصحية يتعرضون للهجوم. وبالإضافة إلى ذلك، كان لجائحة فيروس كورونا آثار خطيرة على البلدان المنكوبة بالنزاع وأثر بشدة على الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع المسلح.

وفي هذا الصدد، من الضروري أن يعطي المجتمع الدولي الأولوية لضمان الوصول الآمن إلى الرعاية الصحية وتقديمها في حالات النزاع المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة قوية لحماية العاملين في المجال الإنساني والطبي وحفظه السلام، الذين يترجم عملهم إلى عنصر هام لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

لقد كانت مصر دائما من أشد المؤيدين للنهوض بجدول أعمال حماية المدنيين في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٦، تصافرت جهود مصر مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين لتقديم القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن حماية العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية في النزاعات المسلحة. واستند القرار إلى الإطار القانوني القائم الذي يلزم جميع الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة وأدان انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير عملية لمنع حدوثها، ودعا الدول إلى كفالة الوصول إلى الرعاية الطبية دون عوائق. ويجب أن تتقدم تلك الجهود من خلال رسالة سياسية قوية لدعم مبادئ القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة مع الامتناع عن التسييس والانتقائية.

وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان ملاحظة أن تعزيز حماية المدنيين يتطلب نهجا متكاملًا لمعالجة هذه المسألة الهامة. إن دور الجهات الفاعلة من غير الدول في النزاعات المسلحة وفي استهداف المدنيين بطريقة منهجية أصبح واضحا بشكل متزايد، مما أدى إلى ارتفاع مستويات العنف وتهديد الاستقرار الإقليمي والدولي، لا سيما بالنظر إلى دورها في انتشار الأسلحة وزيادة أنشطة التهريب.

ولذلك، فإن أحد العناصر الأساسية لحماية المدنيين يكمن في توفير حلول سياسية فعالة تهدف إلى إنهاء الأزمات وضمان عدم تكرارها. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع من خلال نهج شامل يعالج الحاجة إلى تحقيق التنمية

المناطق المأهولة بالسكان، نظرا لطابعها مع ترجيح احتمال تسببها في آثار عشوائية ومخاطر على المدنيين. ونكرر دعوته لأطراف النزاع إلى تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة على نطاق واسع في المناطق المأهولة بالسكان ونعرب عن تأييدنا القوي للمبادرة التي تقودها أيرلندا والتي تسعى إلى اعتماد إعلان سياسي بشأن هذه المسألة.

في الختام، تقع مسؤولية تعزيز جدول الأعمال هذا على عاتق المجتمع الدولي ومجلس الأمن. ولئن تتوانى مالطة في هذه المسؤولية إذا كلفنا بالعمل كعضو في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا. **السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا وممثلة سويسرا التي تكلمت باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين.

ونشكر النزويج على توجيه انتباه مجلس الأمن إلى مسألة حماية المدنيين في حرب المدن. كما أننا ممتنون للإحاطات التي قدمها الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر وممثلة المجتمع المدني.

تأتي هذه المناقشة في وقت نواجه فيه تحديات خاصة لحماية المدنيين حيث تدور حاليا عدة نزاعات في المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم. ولا يزال المدنيون يشكلون الغالبية العظمى من الخسائر في النزاعات المسلحة ويتأثرون على نطاق واسع بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتفاقم جائحة مرض فيروس كورونا هذه الحالة حيث لا يزال الكثير من المدنيين المتضررين أكثر عرضة أيضا لآثار الفيروس.

وتطعن حروب المدن في المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني مع ما يترتب عنها من عواقب مدمرة على السكان المدنيين والبنية التحتية وكذلك على التراث الثقافي. كما أدت الحرب في المناطق الحضرية إلى إيجاد أساليب حربية جديدة، مما تسبب في مزيد من الاضطراب والخسائر في صفوف السكان المدنيين. وفي

كبيرة من المدنيين من الغذاء والماء والصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية. ونرى أيضا أن آثار الصراع في المناطق الحضرية تستمر لفترة طويلة بعد الأعمال العدائية. وتؤخر مخلفات الحرب المتفجرة والذخائر غير المنفجرة إعادة الإعمار وتمنع عودة المشردين وتطيل أمد المعاناة. ونشدد أيضا على الأثر غير المتناسب الذي تعاني منه النساء والأطفال في حرب المدن، فضلا عن البعد العقلي، مع الصدمات النفسية الطويلة الأمد التي يعاني منها الناجون.

ونؤكد من جديد على ضرورة امتثال جميع أطراف الصراع للقانون الدولي الإنساني ومبادئه الأساسية. ولا بد لنا من الالتزام بحماية الحماية الممنوحة للمدنيين والأعيان المدنية. فلنلتزم بضمان الحماية الممنوحة للمدنيين والأهداف المدنية. ولنكفل استمرار تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة التي تدعم الحياة دون عوائق.

ويجب التحقيق بفعالية في التقارير عن جرائم الحرب وتقديم مرتكبيها إلى العدالة ومساءلتهم لأن هذا أمر لا غنى عنه لضمان الردع وتوفير العدالة للضحايا. وإن لمجلس الأمن دورا أساسيا في تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني وضمان المساءلة. ومن المهم بنفس القدر أن يكفل المجلس تنفيذ قراراته ذات الصلة. وفي هذا السياق نسلط الضوء على القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية العاملين في مجال الرعاية الصحية والقرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١) بشأن حماية الهياكل الأساسية المدنية، والقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) بشأن حماية التعليم في حالات النزاع التي شاركت مالطة في تقديمها جميعا. وينبغي أيضا استكشاف أوجه التآزر مع الصكوك الدولية الأخرى، مثل إعلان المدارس الآمنة.

ولأجل حماية السكان المدنيين والبنية التحتية ذات الصلة بشكل فعال يتعين علينا إعادة تقييم الممارسات العسكرية السابقة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على استخدام الأسلحة المتفجرة على نطاق واسع في المناطق المكتظة بالسكان. واليوم أبرز الأمين العام مرة أخرى الخسائر المدمرة التي تكبدها المدنيون والبنية التحتية المدنية عند استخدام هذه الأسلحة. ومن الضروري إعادة تقييم استخدام هذه الأسلحة في

على عاتق المجتمع الدولي، وعلى وجه التحديد مجلس الأمن، بأن يكفل تمتع أولئك الذين يعرضون حياتهم للخطر لأجل إنقاذ حياة الآخرين بالحماية الكافية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر الرئاسة النرويجية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى ذات الأهمية الخاصة بشأن حماية المدنيين في المناطق الحضرية. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماويرر، على إحاطتهما الشاملتين. كما أشكر ممثلة المجتمع المدني.

إن الانتظام الذي يتناول به مجلس الأمن هذه المسألة الهامة تبرره بشكل كبير الحالة الدولية المضطربة التي تدعونا جميعاً إلى تعزيز وضمأن احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يكرر المغرب رفضه وإدانته لأعمال العدوان والتخويف التي ترتكب ضد السكان المدنيين. ويؤكد الهجوم الأخير الذي شنّه الحوثيون على المدن السلمية في الإمارات العربية المتحدة للأسف أهمية المناقشة العامة اليوم وحسن توقيتها وأهميتها. وينبغي اعتبار الهجمات المنظمة والمتعمدة ضد المدنيين في المدن أعمالاً إرهابية وينبغي اعتبار مرتكبيها إرهابيين.

كما يعدُّ تعقد الاحتجاجات الحضرية، لا سيما أولوية حماية المدنيين، تحدياً حقيقياً. ولذلك، فإن التقليل من الأضرار الجانبية لا يتطلب فقط تنفيذ مبادئ القانون الدولي الإنساني وتطبيق إجراءات مستهدفة دقيقة جداً واتخاذ قرار عملي بمنع القتال التقليدي من المدن واتخاذ الاحتياطات في شن الهجمات أو ضد آثارها، بل يتطلب أيضاً وقبل كل شيء تحليل وتنفيذ العمليات العسكرية الفعالة التي لا تزال مشروعة.

علاوة على ذلك لا تزال الكوارث الطبيعية تسبب عواقب وخيمة على المدن وسكان المناطق الحضرية. والواقع أن الأزمات التي من

حرب المدن، لا تتاح للمدنيين سوى إمكانيات قليلة لإيجاد مكان آمن للاختباء أو العيش، في حين أن وجود أهداف عسكرية داخل المناطق الحضرية المكتظة بالسكان يجعل من الصعب على المقاتلين احترام أحكام القانون الدولي الإنساني.

ومع نمو المدن وتوسعها تميل النزاعات المسلحة إلى التوسع أكثر وأكثر في المناطق الحضرية مما يجعل المدن ساحات للقتال في عصرنا. وفي هذا السياق المثير للقلق بصفة خاصة، من المهم جعل حماية المدنيين أولوية في تخطيط العمليات العسكرية وتنفيذها وإيجاد سبل لضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، لا سيما في سياق حرب المدن، تمثياً مع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧.

ويجب ضمان احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات والظروف، بما في ذلك ضرورة الامتثال للالتزام بالسعي إلى المساواة من خلال جميع الآليات الدولية المتاحة للعدالة والآليات المخصصة. وفي هذا الخصوص، تكرر إيطاليا على وجه التحديد تأييدها لعمل المحكمة الجنائية الدولية ودورها المستقل. وكما ورد في القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١) يجب على جميع أطراف النزاعات المسلحة أن تميز بين السكان المدنيين والأهداف المدنية، من جهة، والمقاتلين والأهداف العسكرية، من جهة أخرى.

وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لاستمرارية الهياكل الأساسية الرئيسية ومقدمي الخدمات مثل المستشفيات والمدارس. وفي هذا الصدد، تود إيطاليا أن تكرر تأكيد تأييدها الكامل لإعلان المدارس الآمنة، مؤكدة على الأهمية الحيوية لحماية التعليم من الهجمات وتقييد استخدام المدارس والجامعات للأغراض العسكرية. وتدين إيطاليا أيضاً بشدة استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، مما يسبب دماراً حزيناً لا يطاق ومعاناة بشرية.

أخيراً وليس آخراً بالتأكيد، يجب بذل جميع الجهود لحماية العاملين في المجال الإنساني وعمال الإغاثة، بما في ذلك في المناطق الحضرية. وليس من الواجب الأخلاقي فحسب، بل التزام أيضاً يقع

وأن تكفل وصول المساعدات الإنسانية وتسليمها إلى المحتاجين. ومن الضروري زيادة التنسيق في المجال الإنساني بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمات المجتمع المدني من أجل منع انتهاك القانون الدولي الإنساني وضمان حصول المدنيين على المعونة الإنسانية والخدمات بشكل آمن ومأمون. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي السماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالوفاء بولايتها النبيلة بأمان تام ودون تدخل سياسي.

رابعاً، نعتقد أن من المستصوب التشجيع على نهج وقائي لحماية المدنيين وهو ما يمكن تحقيقه ببناء قدرات الدول المعنية فيما يتعلق بسيادة القانون، وضمان الحكم الرشيد، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وإنشاء آليات للإنذار المبكر يمكنها أن تكشف النزاعات الناشئة وتمنع تحولها إلى مواجهات مفتوحة وقتاكة.

وختاماً، تشاطر المملكة المغربية الأمين العام اقتناعه الراسخ بأن حماية المدنيين تتطلب إنفاذ أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويغتنم المغرب فرصة عقد مناقشة اليوم ليشيد إشادة صادقة بالنساء والرجال الذين يحمون السكان المدنيين في مناطق النزاع، معرضين حياتهم غالباً للخطر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا. **السيدة لينديرتسه (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر النرويج على استضافتها للمناقشة اليوم، وكذلك الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسيدة رضية المتوكل على ملاحظاتهم الهامة.

ولأسف، مع تزايد النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية بتنا نرى تأثيرها على الناس على نطاق يزداد اتساعاً. وفي المناطق المكتظة بالسكان، يمثل المدنيون ما يصل إلى ٩٠ في المائة من الإصابات ويتضاعف خطر تعرض البنى التحتية المدنية الحيوية للضرر أو التدمير.

صنع الإنسان تؤثر تأثيراً شديداً على البيئات الحضرية وتنشأ عنها احتياجات إنسانية ملحة. وكثيراً ما تلجأ غالبية اللاجئين والمشردين داخليا إلى المدن أو المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار النزاعات المسلحة التي غالباً ما تكون أطرافها جماعات متطرفة عنيفة أو جماعات مسلحة أو جماعات انفصالية غير تابعة للدول، يزيد من صعوبة حماية المدنيين من آثار النزاعات في المناطق الحضرية التي تستغل قرب المدنيين والبنية التحتية الحيوية، مما يحول النزاعات الحديثة إلى نزاعات معقدة ودينامية وظواهر مجزأة.

وأود أن أسلط الضوء على عدد من المسائل في هذا الصدد. أولاً، نكرر التأكيد على أن حماية المدنيين تقع في المقام الأول على عاتق الدول. بيد أن عمليات حفظ السلام، عندما تكلف بذلك، تؤدي دوراً حاسماً في هذا الصدد إذ تكفل وتعزز العملية السياسية والانتشار في المناطق التي يحتمل أن يتعرض فيها المدنيون للخطر. وفي الواقع تتطلب حماية المدنيين موارد بشرية ومالية كافية سواء من حيث عدد ذوي الخوذ الزرق المنتشرين أو معداتهم أو تدريبهم. ومن الضروري أيضاً أن تكون قادرة على إدارة توقعات مختلف الأطراف المعنية، سواء كانت السكان المحليين أو سلطات البلد المضيف أو أعضاء مجلس الأمن.

ثانياً، يجب فصل العمل الإنساني في سياق حماية المدنيين بوضوح عن الأهداف السياسية وحمايته من أي استغلال من جانب أي طرف في النزاع لتوفير حماية أفضل للعاملين في المجال الإنساني وضمان إيصال المساعدة الإنسانية على النحو المناسب.

ثانياً، يجب فصل العمل الإنساني في سياق حماية المدنيين بوضوح عن الأهداف السياسية وحمايته من أن يقوم طرف في نزاع ما باستغلاله. ومن أجل توفير حماية أفضل للعاملين في المجال الإنساني وضمان إيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين، يجب على البعثات المكلفة بهذه المهمة أن تنشر آليات حماية كافية حتى لا يكون المدنيون أهدافاً للجماعات المسلحة.

ثالثاً، يجب على جميع الأطراف، ولا سيما البلدان المضيقة، أن تلتزم بالقانون الدولي الإنساني، وأن تفي بالتزاماتها بحماية المدنيين،

رابعاً، يؤثر النزاع المسلح في المناطق الحضرية وعرقلة المساعدة الإنسانية على الجنسين بشكل مختلف. فتواجه النساء والفتيات مخاطر معينة في منازلهن أو أثناء فرارهن. والعنف الجنسي والجنساني جريمة بشعة بشكل خاص.

وفي جهودنا لمكافحة هذا العنف، انضمت ألمانيا إلى "الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ"، وهي نداء إنساني، وتولت دور الرئيس المشارك للفريق العامل المعني بالدول والجهات المانحة. ولمعالجة هذه التحديات وغيرها، علينا أن نضمن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والفتيات في جميع العمليات والمبادرات الإنسانية.

وأود أن أختتم كلمتي بدعوة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء إلى بذل مزيد من الجهد لحماية أشد الفئات ضعفاً في حالات النزاع المسلح وضمان حماية المدنيين. وستواصل ألمانيا الإصرار على مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة، وعلى المبادئ الإنسانية وحماية حقوق الإنسان من أجل المساعدة على منع وقوع ضحايا في صفوف المدنيين في النزاعات المسلحة في المستقبل على نحو أفضل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا. **السيد مالوفره (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر النرويج على تنظيمها هذه المناقشة في الوقت المناسب. وتؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفقتنا الوطنية.

تود سلوفينيا أن تؤكد من جديد دعمها لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال جائحة مرض فيروس كورونا. ونود أيضاً أن نشكره على تقاريره السنوية عن حماية المدنيين التي تساعد في توجيه عملنا لتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن العواقب الإنسانية لحرب المدن معقدة ولها آثار فورية وطويلة الأجل على حد سواء، مما يسفر عن خسائر بشرية مأساوية وتكاليف

وأود اليوم أن أركز على أربعة جوانب مركزية تعتبرها ألمانيا ذات أهمية خاصة.

أولاً، ندعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني. وعلينا جميعاً أن نجعل حماية المدنيين أولوية لا جدال فيها. في العام الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار التاريخي ٢٥٧٣ (٢٠٢١) الذي يدعو أطراف النزاع إلى تجنب إقامة مواقع عسكرية في المناطق المكتظة بالسكان. ويجب على الدول الأعضاء أن تكفل احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، وأن تحث جميع الأطراف في نزاع مسلح على القيام بذلك أيضاً. ويجب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان.

ثانياً، فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، بات من الأهمية بمكان أن تسمح أطراف النزاعات المسلحة لجميع المحتاجين بالحصول على المساعدة الإنسانية، امتثالاً للقانون الدولي الإنساني. ويجب ضمان وصول العاملين في المجالين الطبي والإنساني بأمان وسرعة ودون عوائق، وضمان سلامتهم في جميع الأوقات.

تلك هي المطالب الأساسية لنداء العمل لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني القائم على المبادئ الذي أطلقته فرنسا وألمانيا في عام ٢٠١٩. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الدول الـ ٥٢ الموقعة في جهودها لحماية الحيز الإنساني.

ثالثاً، تشكل الذخائر غير المنفجرة تهديداً كبيراً في المناطق المكتظة بالسكان، لا سيما عندما تبدأ المجتمعات النازحة في العودة بعد انتهاء الأعمال العدائية. إن المتفجرات من مخلفات الحرب لا تعرض الأرواح للخطر فحسب، بل تعوق أيضاً تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. إن أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية هي خطوة أولى هامة لحماية المدنيين في المناطق الحضرية بعد توقف القتال.

ومن بين المشاريع الأخرى التي مولت في العامين الماضيين، مولت ألمانيا مشروعين نفذتهما منظمة "هالو ترست" الدولية غير الحكومية لتحديد المناطق الخطرة وتطهيرها في جنوب طرابلس.

مشروع تديره المنظمة السلوفينية "ITF آي تي إف لتعزيز الأمن البشري" على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية ومعالجة أثر المتفجرات من مخلفات الحرب.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن عميق امتناننا لجميع العاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام الذين يواصلون المخاطرة بحياتهم من أجل حماية المدنيين وتحسين سلامتهم في النزاعات المسلحة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد تخت روانجي (إيران) (تكلم بالإنكليزية): أشكر النرويج على تنظيمها هذه الجلسة الهامة. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم الثاقبة.

إن لحرب المدن عواقب مدمرة على المدنيين والبنية التحتية الحيوية ونحن نشهد هجمات متزايدة ضد المدنيين والأعيان المدنية. ويشير آخر تقرير للأمم المتحدة عن حماية المدنيين (S/2021/423) إلى أن النزاعات المسلحة لا تزال تنسب بارتفاع أعداد القتلى والجرحى والنازحين والاختفاءات بين المدنيين، فضلاً عن تضرر المنازل والمدارس والمستشفيات والبنى التحتية المدنية وتدميرها. وتتطلب حماية المدنيين في المناطق الحضرية اتباع نهج شامل من أجل توقع هذه المخاطر والمعاناة والتخفيف من حدتها. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية، بغض النظر عن مسرح القتال.

وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن دور الأمم المتحدة في إجبار أطراف النزاع على التقيد بالتزاماتها واحترام القانون الدولي الإنساني يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الدول أن تفعل المزيد لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

كما يتعين على الدول أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لمنع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية. ونشاط الرأي القائل بأن الحلول السياسية المستدامة تظل السبيل الوحيد لضمان حماية المدنيين من الأذى والمعاناة.

إنمائية لا حصر لها. إن زيادة تعقيد عودة ظهور الحرب في المناطق الحضرية يستدعي زيادة مشاركة مجلس الأمن وتركيزه المستمر.

أولاً، وأكد على أنه يجب علينا أن نضمن امتثال حرب المدن للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز القانون الإنساني والتعليم والتدريب على المبادئ الأساسية للتمييز والتناسب والاحتياطات في جميع جوانب حماية المدنيين في النزاعات المسلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتحقيقاً لتلك الغاية، تشمل مساهمات سلوفينيا إنشاء مركز التدريب على عمليات السلام في عام ٢٠١٩، الذي يوفر التدريب الوطني والدولي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، بما في ذلك بشأن حماية المدنيين.

ثانياً، ينبغي أن تجسد ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الحقائق على أرض الواقع على نحو أفضل فيما يتعلق بحماية المدنيين في المناطق الحضرية، بما في ذلك عن طريق تعزيز الصلة بين المجال الإنساني والإنمائي والسلام. وينبغي لها أيضاً أن تبني القدرات لمختلف أنواع تحليل النزاعات عبر طيف العمليات الحضرية، وكذلك للتنبؤ بالمخاطر التي يتعرض لها المدنيون والبنية التحتية المدنية الحيوية. ومن الضروري أيضاً التخطيط والتدريب والاستعانة بالموارد للتخفيف من المخاطر من أجل حماية المدنيين في المناطق الحضرية.

ثالثاً، إن حرب المدن تلحق خسائر فادحة بالبنى التحتية والخدمات المدنية، مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي والصحة والمدارس. وكثيراً ما تصبح المياه أداة عسكرية واستراتيجية، وهو أمر غير مقبول. ونعتقد أن المسائل المتصلة بالمياه ينبغي أن تكون ذات أهمية خاصة في جدول أعمال المجلس. وتواصل سلوفينيا معالجة هذه المسائل بصفقتها رئيسة مجموعة الأصدقاء المعنية بالمياه والسلام، التي يوجد مقرها في جنيف.

وأخيراً وليس آخراً، فإن سلوفينيا مدافعة ثابتة عن حماية الفئات الضعيفة. ونقدم المساعدة لضحايا النزاعات المسلحة، ولا سيما الأطفال. وقد أعيد تأهيل أكثر من ٦٠٠ ١ طفل من مختلف مناطق النزاع الحضري في السنوات الأخيرة في مؤسساتنا الصحية. كما يعمل

المدنية؛ والقتل المستهدف للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛ والحصار الشديد وغير القانوني للموانئ والمطارات المدنية، مما يتسبب في معاناة شديدة للمدنيين، وتدهور الوضع الإنساني، واستمرار تجاهل أبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية ضمان حماية المدنيين، وإجبار منتهكي القانون الدولي الإنساني على وضع حد فوري لهذه الانتهاكات الصارخة، ومحاسبتهم على جرائمهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرتغال البيان الذي سيديلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل سويسرا في وقت سابق باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين. ونشكر النرويج على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة ونود أن نضيف النقاط التالية بصفقتنا الوطنية.

إن امتداد رقعة الحرب إلى المدن هو أحد التحديات الإنسانية والقانونية الرئيسية للنزاع المسلح المعاصر، الذي يؤثر تأثيراً غير متناسب على الأشخاص والأعيان المشمولة بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني. ورغم أن هذه ليست بظاهرة جديدة، فإنها تستغل ومن المرجح أن تستمر حيث من المتوقع أن يعيش ثلثي سكان العالم في المدن بحلول عام ٢٠٥٠.

ويلزم إيجاد حلول مستدامة للحيلولة دون وقوع خسائر بشرية لحرب المدن والنقليل منها وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من الحرب. وتشكل تعددية الأطراف المتسمة بالترابط، ولا سيما تعزيز الترابط الثلاثي بين السلام والأمن والتنمية والعمل الإنساني، الطريق الذي يجب أن نمضي فيه على نحو ما تنص "خطة المشتركة" (A/75/982).

ويمكن أن تفرض الأسلحة المتفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تحديات خاصة، وكذلك أوجه التكنولوجيا الجديدة المتسمة بالاستقلالية المتكاملة. ومن المؤكد أن الإعلان السياسي بشأن الأسلحة

وتشكل اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولان الإضافيان الملحقان بها أساس الإطار القانوني لحماية المدنيين وأولئك الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية.

وعلاوة على ذلك، تشدد محكمة العدل الدولية في فتاها لعام ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (A/51/218، المرفق)، على مبدئين أساسيين من مبادئ القانون الدولي الإنساني، وهما: التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وحظر التسبب في آلام لا داعي لها.

وأفادت المحكمة بوضوح أنه يجب على الدول ألا تجعل المدنيين أبدا هدفا للهجمات، وبالتالي يجب ألا تستخدم أبدا أسلحة غير قادرة على التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية. كما ينبغي ألا تسبب معاناة لا داعي لها للمقاتلين، وفي هذا الصدد ليس للدول حرية غير محدودة في اختيار الأسلحة التي تستخدمها.

وعلى الرغم من قواعد القانون الدولي الإنساني الملزمة قانوناً، فإن التحدي الخطير الذي يواجه المجتمع الدولي اليوم هو عدم امتثال أطراف النزاع لهذه القواعد. ويكتسي تقاعس مجلس الأمن عن العمل في مواجهة الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني نفس القدر من الأهمية.

ومن المؤسف والمقلق أن تنفيذ القانون الدولي الإنساني في الشرق الأوسط يتم انتهاكه بشكل خطير. ويتمثل أخطر انتهاك للقانون الدولي الإنساني في سياسات النظام الإسرائيلي وممارساته اللاإنسانية وسياسة الفصل العنصري المنهجية المستمرة منذ عقود في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تشمل طائفة من الأعمال الوحشية مثل القتل المتعمد والمنهجي والجماعي للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛ والاستيلاء على المنازل وهدمها؛ ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية؛ وطردهم بالقوة؛ والحصار المفروض على قطاع غزة.

وبالمثل، تسببت الانتهاكات المنهجية والخطيرة للقانون الدولي الإنساني في اليمن في تدمير واسع النطاق ومتعمد للبنية التحتية

المصير المأساوي لوارسو، عاصمة بولندا، التي دمر ٨٠ في المائة منها في الحرب العالمية الثانية، وتكبّدت خسائر بشرية فادحة.

ولذلك، تشدد بولندا على ضرورة ضمان احترام القانون الدولي الإنساني والامتثال الكامل له، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وكان تشجيع وتعزيز احترام القانون الدولي إحدى أولويات فترة عضويتنا في مجلس الأمن للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩.

ونواصل الآن جهودنا لدعم القانون الدولي خلال فترة عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان. وتتمثل أولويتنا في حماية الفئات التي تعيش في أوضاع هشة، ولا سيما المدنيين في النزاعات المسلحة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، وأفراد الأقليات الدينية.

كما توجه هذه الرؤية الرئاسية البولندية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٢٢. وفي هذا الصدد، تعترم بولندا إبقاء اهتمام خاص لحماية المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة ومساعدتهم.

وفي هذا السياق، نود أن ندعو إلى مواصلة تعزيز القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩) بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة وتنفيذه بشكل كامل، الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع بمبادرة من بولندا والمملكة المتحدة.

إن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية يؤثر تأثيراً مدمراً على البنية التحتية والخدمات الأساسية. ولا يؤدي هذا إلى إلحاق الضرر بالبنى التحتية للمياه والكهرباء والمرافق الصحية أو تدميرها فحسب، بل ويتسبب أيضاً في اضطراب شديد في خدمات الرعاية الصحية التي تعتبر حاسمة لرعاية الجرحى والمرضى، ولا سيما أثناء استمرار جائحة مرض فيروس كورونا.

وفي أماكن مثل ليبيا وأوكرانيا، ألحق القتال أضراراً بالبنية التحتية للمياه وأعاق صيانتها، مما أدى إلى انقطاع الإمدادات ونقصها. ونأمل أن يضمن القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، الذي اعتمد بالإجماع في العام الماضي، حماية أفضل للبنى التحتية المدنية ويؤدي إلى هدنة إنسانية

المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان الذي تروج أيرلندا لاعتماده مثال جيد على تشجيع أفضل الممارسات في المناطق الحضرية، استناداً إلى القانون الدولي الإنساني.

غير أن تحسين احترام القانون الدولي الإنساني وضمان أن تكون حماية المدنيين أولوية في تخطيط العمليات العسكرية وتنفيذها سيتطلبان في نهاية المطاف تعديل التدريب العسكري والمذاهب العسكرية وكفالة تحديثها. وللدول الأعضاء دور هام تضطلع به.

وفي حالتنا في هذا الصدد، يسرني أن أعلن أن البرتغال أنشأت اللجنة الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني هذا العام لتوفير أداة هامة لدعم الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شزيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر النرويج على اختيار المسألة الهامة المتعلقة بحماية المدنيين في المناطق الحضرية موضوعاً لهذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على نجاح بلدكم في رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر.

تؤيد بولندا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل سويسرا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين.

يساور بولندا انزعاج بالغ إزاء العواقب الإنسانية الوخيمة لحرب المدن، والمتمثلة في الضرر المباشر الذي يلحق بالمدنيين، والأضرار الطويلة الأجل التي تلحق بالبنى التحتية الأساسية، والنزوح الحضري المتكرر وطويل الأمد.

وخلص أحدث تقرير للأمين العام (S/2021/423) عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة إلى أن أكثر من ٥٠ مليون شخص قد تضرروا من النزاع في المناطق الحضرية، حيث لا يزال استخدام الأسلحة المتفجرة يعرض المدنيين لخطر كبير جراء الآثار العشوائية. ويكتسي هذا الموضوع أهمية وقيمة خاصة بالنسبة لنا، إذ نتذكر

وهايتي. وتركز بولندا في جهودها في مجال المساعدة الإنسانية على المناطق التي تتداخل فيها الأزمات الإنسانية مع أعمال العنف والحالات السياسية غير المستقرة، مثل الشرق الأوسط، مع التركيز بشكل خاص على السكان المدنيين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة في لبنان والأردن والعراق؛ وأوكرانيا؛ والقوقاز.

وتظل حماية الأطفال في النزاع المسلح أولوية بالنسبة للجهود البولندية في مجالي تقديم المساعدات الإنسانية والتعاون الإنمائي. ومن أجل تنفيذ حلول مجدية، تتعاون بولندا تعاوناً وثيقاً مع اليونيسف والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير. ومنذ عام ٢٠١٩، تواصل بولندا دعم المكتسبين من خلال تقديم مساهمات منتظمة.

في الختام، أود أن أؤكد لمجلس الأمن أن بولندا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الضرر الإنساني الناجم عن الأعمال العدائية النشطة في المناطق الحضرية المأهولة بالسكان. ونرى أنه لا يمكن توفير الحماية للسكان المدنيين إلا من خلال الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والحد من العنف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعترض، بموافقة أعضاء مجلس الأمن، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠. *عُلِّقَت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.*

دائمة لتيسير تقديم المساعدة، بما في ذلك إيصال وتوزيع التطعيمات المضادة لكوفيد-١٩ في المناطق المتضررة من النزاع على نحو منصف وآمن ومن دون عوائق.

كما ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الأثر المدمر للعنف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعرض ملايين الأشخاص لخطر التخلف عن الركب في المناطق الحضرية المتأثرة بالنزاعات. وفي ضوء ذلك، تؤيد بولندا تأييداً كاملاً دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، حيث إن جائحة كوفيد-١٩ لم تنته بعد.

إن الوصول الفوري والكامل وغير المنقطع للمساعدات الإنسانية في حالات النزاع شرط أساسي هام للعمل الإنساني الفعال. وندين بشدة الهجمات التي تشن على العاملين في المجال الإنساني والطبي في النزاعات المسلحة، ونكرر التأكيد على التزامنا بتقديم مرتكبي هذه الجرائم البشعة إلى العدالة.

وتسلم بولندا بالقدرة الفريدة للمنظمات المتعددة الأطراف، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، على التصدي بكفاءة لأكثر المسائل الإنسانية إلحاحاً وتعقيداً، وتقدر ذلك. ونعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أحد الشركاء الرئيسيين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في المناطق التي يصعب الوصول إليها. ومنذ عام ٢٠١٠، تقدم بولندا مدفوعات منتظمة للصليب الأحمر استجابة للأزمات في سورية وشرق أوكرانيا وأفغانستان وإثيوبيا وباكستان